



سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام
PA-X: النوع الاجتماعي

سلسلة
إلقاء الضوء
استجابة - مراعاة - رد الفعل



تحليل النوع الاجتماعي في اتفاقات السلام ووثائق المرحلة الانتقالية في ليبيا، 2011-2018

روبرت فورستر



يستند هذا البحث إلى قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X (www.peaceagreements.org)، وهي قاعدة بيانات تضم جميع اتفاقات السلام التي أبرمت في أي مرحلة من مراحل عملية السلام ما بين عامي 1990 و2016. يمكن البحث في قاعدة البيانات بالكامل وهي تدعم كلاً من الفحص النوعي والكمي لاتفاقات السلام.

المؤلف: روبرت فورستر
المحررة: كريستين بيل

مؤّل هذا الإصدار من سلسلة إلقاء الضوء بدعم سخي من وزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية تعد سلسلة إلقاء الضوء على النوع الاجتماعي في قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X مُبادرةً بتكليف من قسم السلام والأمن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجهات النظر التي تم التعبير عنها في هذا الإصدار تخص المؤلف، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة ولا الأمم المتحدة ولا أي منظمة تابعة لها.

تمثل هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء أحد مخرجات برنامج أبحاث التسويات السياسية (www.politicalsettlements.org) في جامعة إدنبرة، والذي يستمد تمويله الرئيسي من وكالة المملكة المتحدة للمعونة التابعة لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لصالح الدول النامية. المعلومات وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تخص المؤلف. ولا يوجد هنا ما يمثل وجهات نظر الوزارة.

اليس ألوني، جامعة دورهام؛ وكريس ثورنتون (خبير مستقل)؛ وجيان باك، مسؤول الشؤون السياسية، شعبة شمال أفريقيا، في كل من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ وكريستوفر كارلين (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا)؛ وأنور داركازالي (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا)؛ ونور الطويل (مسؤولة الشؤون الجنسانية، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا). والشكر أيضاً مستحق للفريق في برنامج أبحاث التسويات السياسية، ومنهم كريستين بيل ولورا وايز لمراجعتها مسودات سابقة وهاريت كورنيل وروبرت ويلسون وريك سميث من وكالة سميث للتصميم الذين تولوا أعمال التنسيق والإنتاج. وتظل أي أخطاء مسؤولية المؤلفة دون غيرها.

صور الغلاف: جميع الصور خاضعة لحقوق الطبع.

©2019 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

المحتويات

01	سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X
02	مقدمة
03	اتفاقات الفترة الانتقالية الجارية في ليبيا: معلومات أساسية
06	I. الإعلان الدستوري، 2011
09	II. الاتفاق السياسي الليبي
23	III. الاتفاقات بين الطوائف
26	IV. اتفاقات وقف إطلاق النار "المحلية"
27	المرفق: التسلسل الزمني للاتفاقات ووثائق المرحلة الانتقالية من النزاع الليبي
34	المراجع

سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X

تتناول سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X أسئلة تتعلق بعمليات السلام المقارنة، يثيرها الساعون إلى التأثير على عمليات السلام والانتقال لجعلها أكثر شمولاً. تقدّم كل حلقة من سلسلة إلقاء الضوء مواد مقارنة من اتفاقات السلام تتعلق بقضية رئيسية، وفي بعض الأحيان تشير إلى سياق محدد أثير السؤال من خلاله، وفي بعض الأحيان توضع في إطار أعم. تتناول سلسلة النوع الاجتماعي الأسئلة التي يثيرها نطاق من الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الإشارة إلى مشاركة المرأة المُجدبة وكذلك النهج المراعية للنوع الاجتماعي والمستجيبة له.

تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء الأسئلة التالية:

كيف نصت ووثائق اتفاقات السلام والانتقال الموقعة في ليبيا ما بين عامي 2011 و2018 على إدماج النساء والنوع الاجتماعي؟ متى وكيف ورد ذكر المرأة والنوع الاجتماعي في الاتفاقات، وكيف جرى التعامل مع بعض المجالات الرئيسية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين؟

مقدمة

في هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء، نستعرض 26 اتفاقاً من اتفاقات السلام والانتقال الموقعة في ليبيا ما بين عامي 2011 و2018 لتقييم كيفية تضمينها لإدماج النساء والنوع الاجتماعي. هناك مفاهيم مختلفة فيما يتعلق بكيفية تحليل النوع الاجتماعي في اتفاقات السلام وعمليات السلام (انظر المربع 1).¹ ونستعرض هنا متى وكيف ورد ذكر النساء والنوع الاجتماعي صراحةً في الاتفاقات، وكيف جرى التعامل مع بعض المجالات الرئيسية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

يركز التحليل بصفة أساسية على وثيقتين هما الإعلان الدستوري لعام 2011² والاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. وكان من المفترض أن تكون الوثيقتان معاً بمثابة الدستور المؤقت لليبيا خلال الفترة الانتقالية. ورغم عدم اعتماد الاتفاق السياسي الليبي رسمياً من المؤسسات السياسية الليبية، إلا أن كلتا الوثيقتين تمثلان إطاراً لمحادثات السلام المستمرة. وتستمر هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء لتقدم نظرة عامة على ثمانية اتفاقات محلية بين الطوائف بالإضافة إلى عشر اتفاقات لوقف إطلاق النار (انظر ملخص الاتفاقات في المرفق). يَخُص التحليل إلى أنه على الرغم من زيادة الإشارات إلى النساء ومشاركتهم في الوثائق الانتقالية الأساسية في ليبيا بمرور الوقت، إلا أن النصوص المحددة بالنسبة للمرأة تأتي كيفما اتفق عبر عمليات السلام المحلية والوطنية في ليبيا، ولا يوجد دليل يُذكر على اتباع نهج يُظهر حساسية للنوع الاجتماعي ولا يعد أي من الاتفاقات مستجيباً لاعتبارات النوع الاجتماعي أو شاملاً للنوع الاجتماعي بالكامل (انظر المربع 1 للاطلاع على التعريفات).⁴

المربع 1: إطار منظور النوع الاجتماعي (بيوكانون وترو 2018)

تُظهر الاتفاقات الحساسة للنوع الاجتماعي وعياً مفاهيمياً/نظرياً بأوجه عدم المساواة بين الجنسين، ولكنها لا تتوسع في تناولها بأكثر من ذلك.

وتستمد الاتفاقات المتجاوبة مع اعتبارات النوع الاجتماعي معلوماتها من تحليل يتسم بالحساسية تجاه النوع الاجتماعي و"تمكّن القدرات التشغيلية والعملية [...] القابلة للتحقيق والقابلة للقياس".

تجمع الاتفاقات الشاملة للنوع الاجتماعي بين الحساسية تجاه النوع الاجتماعي وبين الاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي من أجل "تحسين التمثيل الموضوعي والمشاركة المجدية للنساء في عمليات صنع القرار".

اتفاقات الفترة الانتقالية الجارية في ليبيا: معلومات أساسية

صدرت عدة وثائق للتوسط في عملية الانتقال الليبية ولكن وثيقتين منهما كانت أساسيتين في العملية وهما: الإعلان الدستوري (2011) والاتفاق السياسي الليبي (2015). ويبدأ التقرير بوصف موجز لهذين المستندين ثم ينتقل إلى فحص محتواها المتعلق بالنوع الاجتماعي، مشيراً إلى المجالات التي يمكن اعتماد فيها منظور النوع الاجتماعي على نحو أكثر تكاملاً.

الإعلان الدستوري، 2011

صدر الإعلان الدستوري في 3 آب/أغسطس 2011، من قِبَل المجلس الوطني الانتقالي، وهو عبارة عن حكومة ثورية مؤقتة معارضة لنظام معمر القذافي. يحدد الإعلان الدستوري المؤسسات الأساسية في الحكومة (التي تستند إلى تمثيل إقليمي)، بالإضافة إلى تحديد وثيقة حقوق وخارطة طريق انتقالية تهدف إلى تيسير الانتقال السلمي للسلطة إلى نظام ديمقراطي دستوري وحكومة منتخبة. من الناحية العملية، فشلت الانتقال في إحراز تقدم نتيجة الانقسام السياسي في البلاد، حيث ظهر معسكران في أعقاب رفض المؤتمر الوطني العام (المنتخب عام 2012) الاعتراف بانتخابات مجلس النواب التي أجريت عام 2014. وأدى هذا إلى وجود مجلسين تشريعيين متنافسين، المؤتمر الوطني العام في طرابلس ومجلس النواب في طبرق، ونشر كلا الجانبين جماعات مسلحة لدعم غاياتهما السياسية في نزاع عام 2014. ويتناول الجزء الثاني أُنهاء نصوص النوع الاجتماعي الواردة في الإعلان الدستوري.

للخروج من المأزق، قامت الأمم المتحدة بجهود الوساطة للتوصل إلى اتفاق السلام في ليبيا الذي وقعه ممثلون عن كل مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام في 17 كانون الأول/ديسمبر 2017. افتتحت المفاوضات للتوصل إلى الاتفاق السياسي الليبي عام 2014 متضمنةً مسارات متعددة: مسار للحوار السياسي الرئيسي تدعمه مسارات متوازية تضم ممثلي الأحزاب السياسية والقبائل والجماعات العسكرية ومنظمات المجتمع المدني والبلديات والمجالس المحلية. وفي عام 2015 أضيف مسار خاص بالمرأة.

ومن الناحية العملية، لم تسر المحادثات بسلاسة. وكان يُنظر إلى مشاركة الجهات الفاعلة السياسية في العملية باعتبارها من الأمور الرئيسية في سياق مقاطعة المؤتمر الوطني العام، ولكن عملية متعددة المسارات أنشئت لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني وتواجدها.⁵ وشاركت امرأتان كمفاوضات في المسار السياسي: نعيمة محمد جبريل ونهاد عمرو معيتيق.⁶ طبقاً للمادة 65 من الاتفاق السياسي الليبي كان من المفترض تعديل الإعلان الدستوري استجابةً للتدابير المنفق عليها، وهو ما كان سيُضفي الطابع الدستوري على الاتفاق إلى حد ما. اعتمد مجلس النواب الاتفاق السياسي الليبي في كانون الثاني/يناير 2016، ولكنه فشل في التصديق رسمياً على الاتفاق. ثم رفض مجلس النواب تأييد الحكومة المقترحة من مجلس الرئاسة والتي تضمنت ممثلين لكبرى الدوائر التنظيمية في ليبيا. لذلك، برغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في كانون الثاني/يناير 2016، لم يتحول المجلس الأعلى للدولة (الذي يتألف في معظمه من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام) ومجلس النواب تحولاً كاملاً إلى هيئة استشارية وأخرى تشريعية على الترتيب طبقاً لرؤية الاتفاق السياسي الليبي. جرت محاولات متعددة لكسر الجمود منذ عام 2016. في كانون الثاني/يناير 2017، حددت الأحزاب ست قضايا رئيسية شملها اتفاق الحمامات (انظر المرفق). وتلت محاولات الوساطة من الرئيسي الفرنسي إيمانويل ماكرون للتوصل إلى جدول زمني انتخابي دفعة من المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة، غسان سلامة، لإطلاق خارطة طريق (أو خطة عمل) صادرة عن الأمم المتحدة أثناء "اجتماع رفيع المستوى بشأن ليبيا" استُضيف على هامش الجمعية العامة الثانية والسبعين في أيلول/سبتمبر 2017.

كانت خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا تهدف إلى: تعديل الاتفاق السياسي الليبي بالتوافق؛ وعقد عملية تشاور وطني؛ وإجراء استفتاء على المقترح الدستوري (اعتمدت الجمعية التأسيسية المقترح الدستوري في تموز/يوليو 2017)؛⁷ وأخيراً، تبسيط الانتخابات.⁸ في صيف عام 2018، جرى تنفيذ عملية تحضير للمشاورات الوطنية في صورة سلسلة شملت 77 اجتماعاً جماهيرياً في شتى أرجاء ليبيا.⁹ ومن بين المشاركين في المشاورات الوطنية، التي يسهرها مركز الحوار الإنساني، بلغت نسبة النساء 20 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت جلسات للنساء فقط لضمان مشاركة أوسع من النساء في العملية. ويتناول الجزء الثالث أدناه نصوص النوع الاجتماعي الواردة في الاتفاق السياسي الليبي.

الاتفاقات المحلية

في الوقت ذاته، أدى تفتت الدولة إلى العديد من محاولات إقرار السلام على المستوى دون الوطني، بين العديد من الجماعات الرسمية وغير الرسمية، استناداً إلى عدد من الروابط بين المنظمات أو روابط القرابة والروابط الجغرافية والعرقية. وقد أدت هذه المحاولات إلى عدد من الاتفاقات بين الطوائف المختلفة¹⁰ على سبيل المثال، في مناسبات عديدة، تفاوض عدد من الجماعات المسلحة للتوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار في مناطق محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوضت مجموعات مختلفة للتوصل إلى اتفاقات تسعى إلى جبر الضرر أو المصالحة، وتحدد مدونات سلوك. وقد جرى التفاوض للتوصل إلى بعض هذه الاتفاقات دعماً للإعلان الدستوري أو الاتفاق السياسي الليبي، بينما جرى التفاوض بالنسبة للبعض الآخر خارج هذا الإطار. ويتضمن المرفق قائمة باتفاقات سلام من ليبيا نُشرت بصفة علنية، إلا أننا لا ندعي أن هذه القائمة شاملة، وتظل درجة تنفيذ العديد من الاتفاقات المحلية غير واضحة.¹¹ ويتناول الجزء الرابع أدناه نصوص النوع الاجتماعي الواردة في هذه الاتفاقات.

1. الإعلان الدستوري، 2011

الإعلان الدستوري عبارة عن وثيقة قصيرة الغرض منها توفير إطار أساسي للحكومة أثناء الفترة الانتقالية. وهو يتكون من خمسة أقسام بالإضافة إلى ديباجة بدون عنوان. تحدد الديباجة "المرحلة" الإيديولوجية للوثيقة، وتؤكد على المبادئ الثورية التي أدت إلى الإطاحة بنظام القذافي، بالإضافة إلى الأهداف ومبادئ "الطمأنينة والعدالة" والاستقرار والإسلام وإنهاء الحكم الديكتاتوري. في الباب الأول، ينص الإعلان على ستة مبادئ تحدد رموز الدولة وطبيعتها، ومنها العلم والنشيد الوطني واللغة (العربية) وهدف إنشاء ديمقراطية تعددية مع انتقال سلمي للسلطة (المواد 1-4). وينص هذا الباب أيضاً على الحقوق، ومنها حرية ممارسة الشعائر الدينية والمساواة بين الليبيين أمام القانون، ولكن لا توجد عبارة صريحة تتعلق بعدم التمييز على الرغم من الإشارة العامة للمساواة التي تتضمنها المادة 1.

يحتوي الباب الثاني من الإعلان الدستوري على وثيقة حقوق تتناول: تكافؤ الفرص والمستوى المعيشي اللائق والحق في العمل والتعليم واللجوء وحرمة المنازل وخصوصيتها والرعاية الصحية والأمن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفعلية (المواد 8 و10-13 و16) تتضمن الحريات المدنية الأخرى: حرية الرأي والصحافة والتنقل للإضراب أو التظاهر وحرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات (المادتان 14-15). يحتوي الباب الرابع من الإعلان الدستوري على ضمانات قضائية تنص على الحق في المحاكمة العادلة وسيادة القانون واستقلال القضاء وحق اللجوء للقضاء وحظر "المحاكم الاستثنائية" (المواد 31-33). تحظر المادة 33 سن القوانين التي على تحظر صدور أي أحكام قضائية ضد التشريعات المصدق عليها.

وبخلاف المبادئ والحقوق، يوجد الجزء الرئيسي من الإعلان الدستوري في الباب الثالث الذي يتناول شكل الدولة (المواد 17-30). تنص المادة 30 تحديداً على خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وتتضمن خطأً زمنياً محدداً يشمل انتخاب مجلس تشريعي انتقالي (المؤتمر الوطني العام - الذي انتخبت لعضويته 33 امرأة في عام 2012¹²)، وصياغة واعتماد دستور جديد. وأخيراً، بعد وضع قانون الانتخابات وإجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، تنتهي الفترة الانتقالية مع انعقاد الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الدائم الجديد. وتنص الأحكام الأخيرة من الإعلان الدستوري على إلغاء الدستور الحالي، ولكن التشريعات القائمة التي لا تخالف الإعلان تظل قائمة (المادتان 34-35). وينص أيضاً على إمكانية إجراء التعديلات بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي.

النصوص ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

من منظور النوع الاجتماعي، تلقى الدباجة الضوء على الرغبة في تحقيق "العدالة" و"المساواة" بالإضافة إلى المثل العليا مثل حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية التي تتضمن مبادئ المساواة بين الجنسين. تنص المادة 5 على أن "الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع"، وعلى أن "تحمي الدولة الزواج وتُشجع عليه" وأن الأسرة وكذلك "الأمومة" يُكفل لهما الحماية من الدولة. وباستثناء "الأمومة"، ليس هناك ذكر صريح للمرأة¹³ ولا ترد تفاصيل أخرى بشأن كيفية "تشجيع" الدولة على الزواج وهذا الأمر متروك للتفسيرات. وتعكس هذه العبارات أن الأسرة "هي المؤسسة الأساسية التي تجمع بين الأفراد على القيم الأساسية وتقاليد وثقافات المجتمع [الليبي]".¹⁴ وهناك عبارة أخرى تحظر على أزواج أعضاء الحكومة شراء أو استئجار شيء من ممتلكات الدولة أثناء مدة عضويتهم في المنصب، وهي تستخدم صيغة المذكر للإشارة إلى "عضو الحكومة" (المادة 21).

فجوات في الاتفاق:

يتضمن الإعلان مادةً تختص بالمساواة (المادة 6) وهي ذات صياغة عامة دون النص صراحة على المساواة للمرأة. ولا يستخدم النص لغة محايدة من ناحية النوع الاجتماعي، بل يستخدم ألقاباً محددة النوع الاجتماعي (للذكور)، مثل استخدام النوع المذكر للمناصب مثل الرئيس. ويمكن تفسير ذلك على أنه يشير إلى إقصاء النساء (حيث أن كلمة رئيسة هي مؤنث رئيس) ويمكن صياغة النص باللغة العربية لكي يتضمن كلا النوعين (رئيس أو رئيسة). تحتوي وثيقة الحقوق على نصوص لحماية بعض الحقوق الفئوية وتتحدث عن المساواة في الفرص في المادة 8 ولكنها لا تذكر أيضاً النساء أو النوع الاجتماعي على وجه التحديد. في عام 2017، ذكر تقرير صادر عن وزارة الخارجية بالولايات المتحدة أن المساواة وغيرها ومن الحقوق لم يتم إنفاذها بصورة مناسبة وتفقر إلى تشريع للتنفيذ.¹⁵

ويغيب منظور النوع الاجتماعي عن تشكيل المؤسسات الانتقالية المدرجة في الإعلان الدستوري (المواد 17-30). ومن بين الأعضاء الذين عُيّنوا في المجلس الوطني الانتقالي في شباط/فبراير 2011 لم تكن هناك في البداية سوى امرأة واحدة (سلوى الدغلي، شؤون المرأة).¹⁶ وانضمت المرأة الثانية بين 73 عضواً في المجلس الوطني الانتقالي، وهي هنية القماطي (المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية)، إلى اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني الانتقالي في أيار/مايو 2011.¹⁷ كما عُينت أربع نساء في مجلسي الوزراء ضمن الحكومتين المؤقتتين التاليتين برئاسة عبد الرحيم الكيب وعلی زيدان.¹⁸ وينص القانون 59 لعام 2012 الخاص بانتخاب المجالس البلدية على ضرورة أن تكون إحدى أعضاء كل مجلس بلدي من النساء.¹⁹ ويمكن أن يكون النص على مشاركة المرأة أمراً فعالاً في ضمان الظهور العام للمرأة في الهيئات الانتقالية وقد يمتد ليشمل المعيّنين في المناصب الدبلوماسية وغيرها من المناصب. وقد أكدت على هذه النقطة مجموعة مكونة من 35 ناشطة ليبية في كانون الثاني/يناير 2015، حيث طالبن بتمثيل النساء بنسبة 45 في المائة في المجالس المنتخبة و33 في المائة في المحكمة الدستورية.²⁰ ويلاحظ بصفة عامة غياب التدابير الأمنية المؤقتة والترتيبات الأمنية عن الإعلان، ولذلك لم تكن المؤسسات مجهزة جيداً لمجابهة انتشار الجماعات المسلحة التي ظهرت مع استمرار النزاع في التحول.²¹

الاتفاق السياسي الليبي

يعد الاتفاق السياسي الليبي أطول الوثائق الانتقالية في ليبيا وأكثرها شمولاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن يستمر في وضع إطار للعديد من أطراف النزاع في ليبيا، وقد حظي بالثناء في مؤتمر باليرمو الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 باعتباره "الإطار الوحيد القابل للتطبيق للسير في مسار شامل ومستدام نحو استقرار ليبيا".²² ويستعرض هذا القسم الهيكل العام للاتفاق: مبادئ الدولة وحقوق الإنسان والمؤسسات والعمليات السياسية؛ والترتيبات الأمنية.

المبادئ والحقوق

تردد ديباجة الاتفاق السياسي الليبي ما ورد في الإعلان الدستوري، إذ تصف مسار السياسة الليبية، وتشرح ظهور ثلاثة مجالس تشريعية (المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام) (ومؤخراً المجلس الأعلى للدولة – انظر أدناه)، ومجلس النواب (والذي سوف نستمر في وصفه بمجلس النواب على الرغم من تعديل وضعه بموجب الاتفاق السياسي الليبي). كما تشرح أيضاً علاقة هذه الهيئات ببعضها، بالإضافة إلى الإسهامات الهامة لأصحاب المصلحة الآخرين، ومنهم المنظمات النسائية. وفي الوقت ذاته، تؤكد الديباجة على التزام الأطراف بسيادة القانون والمثل العليا للديمقراطية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القانونية والمخاوف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجماعات "الإرهابية"، بالإضافة إلى إدانة نظام القذافي السابق.

ثم ينتقل الاتفاق إلى تغطية "المبادئ الحاكمة" ويؤكد مجدداً على الجوانب التي تضمنتها الديباجة ويؤكد على الالتزام بالإعلان الدستوري (المبادئ 2 و4 و9). ثم يلتزم بتفعيل تفعيل النظام اللامركزي للدولة وسيادة القانون والمؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق السياسي الليبي (المبادئ 10-14 و29). وتؤكد المبادئ الأخرى على: احتكار الدولة لاستخدام القوة والسيطرة على الجيش وقوات الأمن؛ وتجريم استخدام العنف من الجهات غير التابعة للدولة والإرهاب وبت الكراهية؛ ومبادئ العدالة الانتقالية ومنها حق العودة والتعويضات والمسائلة وإطلاق سراح السجناء؛ والموارد الثقافية والطبيعية وموارد الدولة (المبادئ 15-27 و30-32).

النصوص ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

تحتوي العديد من النصوص في قسيمي الدباجة والمبادئ على مكونات تتعلق بالنوع الاجتماعي، ومنها الإقرار "بأهمية دور المرأة"، و"مساهمتها المتكافئة" و"ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بهذه الجهود". وعلى الرغم من أن الإشارات إلى القانون الإنساني الدولي والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها ليبيا كطرف وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة و"الالتزامات الدولية"، لا تذكر حقوق المرأة تحديداً، إلا أنها تبرز الحاجة للالتزام بالتعهدات الدولية التي تتضمن حقوق المرأة، مثل قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1325 ورقم 1820 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) التي انضمت إليها ليبيا في عام 1989.

في النصوص الأخرى، لا توجد إشارة صريحة إلى المرأة أو التمييز بناءً على الجنس، على الرغم من وجود التزامات عامة بحقوق الإنسان والمساواة (المبادئ 4 و8 و23). ويؤكد المبدأ رقم 8 على "مبدأ المساواة [...] في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز [...] لأي سبب". ولا تحتوي النصوص المتعلقة بالعدالة الانتقالية على أي إشارة للنساء أو للنوع الاجتماعي، ولكنها تتناول القضايا التي تؤثر على النساء، ومنها التعويضات والعودة الطوعية إلى منازلهن، والمساءلة، وإصلاح مؤسسات الدولة والاتجار بالبشر (المبادئ 26-28).

فجوات في الاتفاق:

يرد مبدأ المساواة بين الجنسين ضمناً من خلال الإشارة إلى حقوق الإنسان وحقوق الليبيين. ولكن وجود نص صريح يلزم بعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو، في الحالة المثلى، على أي أساس للتمييز، سيكون أكثر قوة. وبالمثل، فإن استخدام اللغة المحددة بحسب النوع الاجتماعي مثل "حقوق الليبيين من الرجال والنساء" يمكن أن يشير إلى أهمية المساواة بين الجنسين. وكما ذكر بيوكانون وآخرون، يمكن استخدام ضمائر الغائب المحايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي "الإخفاء الإقصاء"²³ وفيما يتعلق بالدستور الليبي، تضمنت مجموعة حقوق المرأة التي دعت إليها المجموعة المكونة من 35 امرأة ليبيا: الحق في التعليم المجاني حتى المستوى الثانوي؛ والحق في الجنسية؛ ونقل الملكية؛ وتجريم العنف ضد النساء والفتيات والزواج القسري؛ والحق في "حياة لائقة للمتقاعدات والمطلقات والأرامل وربات الأسر، والنساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج."²⁴

تؤثر العدالة الانتقالية وجرائم ما بعد النزاع بصورة مختلفة على كل من النساء والرجال. وعلى الرغم من إبراز الاتفاق السياسي الليبي "للمعودة الطوعية" للاجئين والنازحين، إلا أن النساء عادة يحدن أولاً إلى مجتمعاتهن المحلية بعد النزاع²⁵. وكان من الممكن أن تكون النصوص المتعلقة بأمنهن وحقوقهن أكثر قوة إذا وضعت آليات محددة بحسب النوع الاجتماعي للوصول إليهن وأوكلت إليها مهمة تحديد أولويات إعادة البناء وتقديم الخدمات، بالإضافة إلى توفير آليات للمرافقة.²⁶

يؤكد المبدأ رقم 5 من الاتفاق السياسي الليبي، النابع من المادة 1 من الإعلان الدستوري على "الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها [من قوانين] يعد باطلاً". يشجع استخدام "بنود السيادة" الإسلامية في الدساتير على مستوى العالم، ويُدرج معظمها في الدساتير أثناء لحظات التحرر (مثل المفاوضات من أجل اتفاقات السلام).²⁷ وفي استعراضهما للدساتير، وجد أحمد وغينسبرغ أن إدماج بنود السيادة الإسلامية في الدساتير يرتبط عادةً بزيادة عدد نصوص حقوق الإنسان.²⁸ وفي سياق نصوص الشريعة التي ظهرت في نزاع آتشيه، يذكر بيوكانون وآخرون إمكانية زيادة تعزيز حقوق النوع الاجتماعي من خلال إلقاء الضوء على الالتزامات الدولية المسبقة وتفهم المعايير القانونية الدولية أن معايير المساواة يجب أن تكون لها الأسبقية على القوانين الوطنية أو المحلية أو الثقافية غير المترابطة.²⁹ وعند صياغة الدستور الليبي الجديد، أكدت المشاورات مع 35 من الناشطات الليبيات على مبدأ المساواة بين الجنسين في الإسلام، بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على "المبادئ الإسلامية" باعتبارها من المصطلحات المحددة التي "تتيح التفسير النشط للنصوص الدينية".³⁰

المؤسسات السياسية

1. حكومة الوفاق الوطني

كان من المفترض، طبقاً لما ورد في الاتفاق السياسي الليبي، أن تتكون حكومة الوفاق الوطني من هئتين رئيسيتين بالإضافة إلى لجان فرعية وأن تستمر فترة ولايتها الأولية لمدة 12 شهراً، ويمكن أن تمتد إلى 12 شهراً أخرى. في كانون الأول/ديسمبر 2017، أكد مجلس الأمن على استمرار الاتفاق السياسي الليبي على مدار الفترة الانتقالية. تتمثل الهئتان الرئيسيتان لحكومة الوفاق الوطني في مجلس الوزراء ومن داخله مجلس رئاسة مجلس الوزراء. يُشكل مجلس الوزراء من رئيس للوزراء وخمسة نواب لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء (المادة 1.2). يتكون مجلس الوزراء من تسع أعضاء: رئيس الوزراء وخمسة نواب لرئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرون. من بين هؤلاء الوزراء الثلاثة الآخرون، يتولى أحدهم شؤون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع؛ والثاني وزير شؤون المجالس المتخصصة والثالث وزير شؤون المجتمع المدني (المادة 1.3). وينص الاتفاق على الولايات القانونية والأولويات لكل من حكومة الوفاق الوطني ومجلس الوزراء (المواد 3 و7 و9) وتعطي المادة المزيد من التفاصيل عن كيفية قيام مجلس النواب بسحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني (المادة 1.5)، وكيف يمكن لرئيس الوزراء إعفاء الوزراء (المادة 6) ويحدد إجراءات التعامل مع المناصب الخالية (المواد 4 و5؛ والأحكام الإضافية، المواد 9-10).

يجب أن تتخذ القرارات بالإجماع ويشمل ذلك القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء ومجلس رئاسة مجلس الوزراء. يقوم رئيس مجلس الوزراء ونوابه باختيار الوزراء الآخرين استناداً إلى معايير التمثيل ومبدأ الإجماع (أو أغلبية الأصوات) وبالتشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي (المادة 2). يجب أن توافق رئاسة مجلس الوزراء على جميع التعيينات (المادة 2.3). تشكل حكومة الوفاق الوطني أيضاً لجنة مشتركة من مجلس الدولة (حكومة الوفاق الوطني) ومجلس النواب للتوافق على صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي والمستويات القيادية الأخرى (المادة 10). وتضمن هذه الشروط، في جوهرها، عنصراً من عناصر تقاسم السلطة بين مختلف الوزارات والمصالح.

النصوص ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

عند إنشاء حكومة الوفاق الوطني، استُخدم مبدأ تكافؤ الفرص (المادة 1.2) ثم تم التأكيد عليه في المادة 2.2 والتي تنص على أن تولي "حكومة الوفاق الوطني الاعتبار الواجب للتمثيل العادل للمرأة والشباب". وبالإضافة إلى ذلك، وتعزيزاً لإدماج المرأة، ألزمت حكومة الوفاق الوطني بتشكيل وحدة دعم وتمكين للمرأة تتبع رئاسة مجلس الوزراء (المادة 11). كما يوجد قسم خاص بتمكين المرأة ضمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.³¹

فجوات في الاتفاق:

على الرغم من الدعوة إلى تمثيل المرأة، فإن الملحق 1 من الاتفاق السياسي الليبي الذي يتضمن قائمة بأعضاء مجلس رئاسة الوزراء لا يذكر أي امرأة ولم تعين أي امرأة في المجلس منذ ذلك الحين. وتضمن أول مجلس وزراء شكلته حكومة الوفاق الوطني في شباط/فبراير 2016 ثلاث نساء. فائدة منصور الشافعي (وزيرة الشؤون الاجتماعية)؛ وأسماء مصطفى الأسطى (وزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية المجتمعية)؛ وإيمان بن يونس (وزيرة الدولة لشؤون هيكلية المؤسسات).³² ويمكن في حكومة انتقالية معينة تخصيص مقاعد للجماعات غير المسلحة ومنظمات المجتمع المدني لضمان اتساع قاعدة المشاركة بالإضافة إلى تحديد معايير الاختيار. استُخدم هذا النوع من النصوص للنص على إدماج محدد للمرأة في حكومة الوفاق الوطني وحتى في مجلس الوزراء ومجلس رئاسته. وكان من الممكن إدراج التأكيد على إدماج المرأة والتوازن بين الجنسين في الولاية القانونية لكل من مجلس الرئاسة وحكومة الوفاق الوطني كشرط للتعيين في اللجان الفرعية وتشكيل مجلس الدفاع والأمن الوطني. وكان من بين الإضافات القيمة أيضاً النص على تمثيل النساء عند اختيار مجلس رئاسة الوزراء للسفراء وممثلي ليبيا (انظر المادة 8.2 ب).³³ وبالنظر إلى ما مضى، كان يمكن أن يتضمن الاتفاق السياسي الليبي أيضاً ولاية وتعهداً واضحين ومتفق عليهما بالتنوع الجغرافي والعُمري والقبلي والسياسي في وحدة تمكين المرأة (التي كانت تعرف سابقاً بوحدة تمكين ودعم المرأة)، والتي أصابها الشلل نتيجة الجمود السياسي ولم تُنفذ حتى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018.³⁴

2. مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة

يتولى مجلس النواب الوظائف التشريعية أثناء الفترة الانتقالية طبقاً للإعلان الدستوري (المادتان 12-13). لضمان الاتفاق، يكون لمجلس النواب حق الرقابة على حكومة الوفاق الوطني والتصويت على منحها الثقة، بالإضافة إلى اعتماد الميزانية العامة وإصدار التشريعات (المادتان 13-14). ولكن الاتفاق السياسي الليبي ينص أيضاً على مؤسسة سياسية جديدة هي "المجلس الأعلى للدولة". وهذه محاولة لإدماج أعضاء من المؤتمر الوطني العام، وهو الهيئة التي حلت محل المجلس الوطني الانتقالي المنشأ بموجب الإعلان الدستوري بعد انتخابات عام 2012، في الهيكل السياسي. ويتألف المجلس الأعلى للدولة من 134 عضواً وعضوة منتخبين من المؤتمر الوطني العام ومن 11 عضواً أيضاً "من الذكور والإناث" كانوا على القوائم الانتخابية للمؤتمر الوطني العام.³⁵ ويمثل المجلس الأعلى للدولة من الناحية الأساسية هيئة تشريعية ثانية مقرها طرابلس.

يصدر المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب قرارات "بالتوافق"، ويحل كلا المجلسين بعد انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية المنتخبة بموجب الدستور الجديد (المادتان 18 و22.2). يعمل المجلس الأعلى للدولة كهيئة استشارية مستقلة طبقاً للإعلان الدستوري المعدل ويجوز له تقديم آراء ملزمة إلى حكومة الوفاق الوطني بشأن مشاريع القوانين يمكن أن يأخذ بها مجلس النواب (المادة 19).³⁶ ويتعين على مجلس الدولة الرد كتابياً على طلبات حكومة الوفاق الوطني التي تطلب فيها المشورة بشأن أي موضوع في غضون ثلاثة أسابيع (المادتان 19.4 و25.1). تلتزم جميع الأطراف بالتعاون فيما بينهما (المادة 23.2). من خلال التعاون المشترك، يقر المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب شاغلي العديد من المناصب القيادية للدولة بالإضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة بينهما مهمتها اقتراح مشروع قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة طبقاً للدستور (المادتان 15 و23.1).

النصوص ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

تنص ولاية المجلس الأعلى للدولة على اقتراح تشريع خاص بالتنمية الاجتماعية وتشريع خاص بمكافحة الإقصاء بالإضافة إلى السياسات الخاصة بالعودة للأمنه للمهجرين والنازحين. تأتي اللغة التي تتعلق بكل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بلهجة محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي، ويشير الملحق 3 الذي ينظم عمل المجلس الأعلى للدولة إلى "الأعضاء والعضوات". وبالإضافة إلى ذلك، تبين إجراءات الشفافية الموضحة في المادة 8 من الملحق 3 أن الجلسات يجب أن تكون علنية ومفتوحة للإعلام، ويعطي ذلك بعض الفرص للنساء والمنظمات النسائية للبقاء على اطلاع، والحشد استجابة للفعاليات وربما حتى تقديم التعليقات على قرارات المجلس الأعلى للدولة من خلال استهداف "الحلفاء" المتعاطفين أو الاستراتيجيين داخل المجلس الأعلى للدولة.

فجوات في الاتفاق:

لا تقدم النصوص المتعلقة بمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلا القليل لتعزيز مشاركة المرأة. فقد كان من الممكن أن تُضمّن بعض التدابير، مثل اشتراط التوازن بين الجنسين أو تعيين النساء في عمليات الاختيار واللجان الفرعية لكل من المؤسستين، قدرأً من مشاركة النوع الاجتماعي على هذا المستوى. كان من الممكن، في الحالة المثلى، أن تتضمن المادة 15 التي تخص اختيار المناصب القيادية لمؤسسات الدولة التزاماً بإدماج النساء، أو حتى تدابير خاصة مؤقتة لضمان حد أدنى من أعداد النساء في هذه المناصب. وبالمثل، كان من الممكن استخدام تشكيل اللجان الفرعية لكل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتعزيز المزيد من تمثيل النساء (المادتان 16.3 و25.2؛ ملحق 3، المادة 6). ولا تنص أي من المؤسستين على شغل النساء للمناصب العليا (المادة 21؛ ملحق 3، المادة 3.2). وفيما يتعلق بمجلس النواب، كان من الممكن إدراج نصوص تخصص أدواراً للنساء من خلال تعديلات طفيفة في الإعلان الدستوري، طبقاً للإرادة السياسية. وبالمثل، لا ينص الاتفاق السياسي الليبي على مشاركة المرأة في اللجنة المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة التي تختص بالاستفتاءات والقوانين الانتخابية. وتتيح القوانين الانتخابية، على وجه الخصوص، فرصة لإدماج تدابير لضمان زيادة مستوى التمثيل، وذلك من خلال اشتراط ترشيح النساء على القوائم الانتخابية.³⁷ أما فيما يتعلق بولاية المجلس الأعلى للدولة، فقد كان من الممكن استخدام لغة وأولويات محددة بحسب النوع الاجتماعي مع القضايا الأساسية، مثل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تهجير الأشخاص وإقصائهم.

3. الهينات والمجالس المتخصصة

يضم هذا القسم من الاتفاق السياسي الليبي ثلاثة مواد. تدعو المادة 53 لتشكيل مجلس أعلى للإدارة المحلية، ليعمل طبقاً لتشريع قائم (القانون رقم 59 لسنة 2012). كما تدعو المادة 54 إلى تشكيل هيئة لإعادة الإعمار. وأخيراً تنص المادة 55 على قيام حكومة الوفاق الوطني، خلال 45 يوماً من منحها الثقة من مجلس النواب، بتقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات مجلس الدفاع والأمن القومي.

فجوات في الاتفاق:

كما هو الحال بالنسبة لإنشاء المجالس واللجان المنصوص عليه في أماكن أخرى من الاتفاق السياسي الليبي، كان من الممكن النص على مشاركة النساء في المجالس الثلاث كلها من خلال إدراج نصوص محددة لإنشاء أماكن للمرأة. كان استخدام التشريع القائم بالفعل الخاص بالمجلس الأعلى للإدارة المحلية، وهو القانون 59 الصادر منذ عام 2012، يعني فوات فرصة تضمين مبادئ جديدة مثل المساواة، سواء في معايير العضوية الخاصة بها أو في استخدام اللغة الشاملة للنوع الاجتماعي. وللتوضيح، تنص المادة 8 الخاصة بعضوية المجلس على، "أن يقدم قبل مباشرة عضويته [...]، إقراراً بما في ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده..."³⁸ وفيما يتعلق بمجلس إعادة الإعمار، لا يقدم الاتفاق السياسي الليبي تفاصيل عمله، والتي تُقررها حكومة الوفاق الوطني. ويمكن أن يكون من المفيد إجراء عملية تقييم للاحتياجات بقيادة الحكومة، تستند إلى مشاورات واسعة مع المجتمع المحلي، لتحديد القضايا ذات الصلة بالنوع الاجتماعي وتعزيز برامج إعادة البناء والمعونات.³⁹ وأخيراً، في جميع نصوص الاتفاق السياسي الليبي، يأتي إنشاء مجلس الدفاع والأمن الوطني وولايته في نصوص عامة ويشوبها الغموض (انظر المادة 10). كان من الممكن أن تنتج المادة 55 التي تنص على التزام حكومة الوفاق الوطني بتقديم مشروع قانون، فرصة لتقديم مبادئ أو مجالات تركيز رئيسية للمجلس، مما يضمن الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية. كما طالبت النساء الليبيات اللاتي تم التفاوض معهن فيما يتعلق بعضوية عملية وضع الدستور بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة بالإضافة إلى صندوق خاص لتعزيز المرأة، تموله موازنة الدولة.⁴⁰

4. العملية الدستورية

كان المؤتمر الوطني العام مسؤولاً في بداية الأمر عن تقرير كيفية صياغة الدستور، وذلك من خلال صياغة فضاضة للغاية في المادة 30 من الإعلان الدستوري (لا تشير إلى المؤتمر الوطني العام على وجه التحديد، بل إلى الهيئة المنتخبة المستقبلية). في الاتفاق السياسي الليبي، يركز القسم 9 على العملية الدستورية، ويؤكد التزام الأطراف بالعملية الدستورية ويدورهم في الانتهاء منها طبقاً للحدود الزمنية المتفق عليها، بالإضافة إلى استقلال الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (المادتان 47-48). تلتزم جميع الأطراف بضمان أمن الهيئة التأسيسية وتوفير الموارد اللازمة لها للقيام بواجبها (المادتان 48-49). على الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور أن تعلن عن جدول زمني واضح وعن طريقة مناسبة لمشاركة "جميع المكونات الثقافية" (المادة 50). يقدم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة رأييهما خلال 30 يوماً من تلقي المسودة قبل إرسالها للاستفتاء عليها (المادة 51). وأخيراً ينص الاتفاق السياسي الليبي على موعد نهائي لصياغة مشروع الدستور بعد 3 أشهر وأسبوع من توقيعه - وقد حل هذا الموعد وانقضى - تشكل بعده لجنة من خمسة أشخاص تضم أعضاء من المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة "للتداول" في هذا الشأن. كما أبرز اتفاق مدينة الحمامات، الموقع في 24 كانون الثاني/يناير 2017 الحاجة إلى الانتهاء من الدستور.

فجوات في الاتفاق:

كان من الممكن أن يكون هذا القسم أكثر صراحةً بشأن الحاجة لإدماج النساء، على الرغم من أنه ذكر "الوصول إلى جميع فئات المجتمع الليبي، في الداخل والخارج، والتواصل معها" (المادة 48). ترد الإشارة الوحيدة الأخرى إلى الإدماج ضمن الإشارة إلى الحاجة "للعمل على إيجاد طريقة مناسبة لقيام جميع المكونات الثقافية بالمشاركة في أعمال الهيئة" (المادة 50). وكان من الممكن توسيع هذه اللغة لتذكر إدماج النساء على وجه التحديد.

الأمن

1. تدابير بناء الثقة⁴¹

تُفترح تدابير بناء الثقة بصفة أساسية في اتفاقات السلام باعتبارها سبباً لتعاون أطراف النزاع سعياً إلى تحقيق أهداف مفيدة لجميع الأطراف على المدى القصير نسبياً، وإلى تيسير تحقيق مستويات أعلى من الثقة. وينص الاتفاق السياسي الليبي على تدابير بناء الثقة التي تتعلق بالمفقودين وإطلاق سراح السجناء ومساعدة اللاجئين ورفع الحصار وإنهاء الحملات الإعلامية المعادية وحرية التنقل والشفافية في الأمور المالية العامة (المواد 26-29 و31-32). وتيسيراً لبعض هذه الالتزامات، تلتزم الأطراف بتشكيل هيئة مستقلة معنية بالمفقودين وهيئة تقصي الحقائق والمصالحة طبقاً للتشريع القائم بالفعل وبالمحافظة على استقلال المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان (المادة 26).

فجوات في الاتفاق:

يتمثل الهدف الرئيسي من تدابير بناء الثقة في "تقوية عملية السلام ونتائجها"⁴² ويعتمد هذا على القبول الجماهيري من قطاعات المجتمع الكبرى، ومنها النساء. ولكن باستثناء اللغة الشاملة التي تضمن حرية التنقل "للرجال والنساء"، يقصر هذا القسم عن إدراج ذكر محدد للنساء. وقد أنشأ الاتفاق العديد من المؤسسات الجديدة التي فوّتت فرص ضمان أن ينص التشريع على المشاركة المباشرة للمرأة وأعضاء المجتمع المدني في عضوية هذه المؤسسات. ولا يتضمن القانون رقم 29 لعام 2013، الذي ينص على إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، أي معايير لعضويته تتعلق بالنوع الاجتماعي.⁴³

المعلومات المتعلقة بعضوية المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان غير متاحة للجمهور. وكان من الممكن لوجود نصوص محددة لإدماج المرأة أن يؤدي إلى تعزيز مشاركة المرأة. ولا يذكر تشكيل هذه اللجان أيضاً النوع الاجتماعي فيما يخص فروعها، حيث يعد إدماج النساء هاماً لأغراض التنفيذ. وفي لجنة تقصي الحقائق، على سبيل المثال، تشير الخبرات المقارنة إلى أن المبلغات عن الحوادث قد يُجمعن عن مناقشة حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مع القائمين بإجراء المقابلات من الذكور. ويمكن أن يؤدي عدم وجود نساء للقيام بأدوار تقصي الحقائق إلى زيادة احتمال عدم معالجة قضايا النوع الاجتماعي. ومن السبل الأخرى لتحسين مشاركة النساء وتعزيز حقوقهن، تخصيص مقاعد رسمية في اللجان المختصة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، أو إنشاء آليات تمكن منظمات المجتمع المدني من التعامل مع اللجان، وبخاصة منظمات المجتمع المدني التي تركز على النساء وتتضمن الحساسية للنوع الاجتماعي ضمن ولايتها.

بينهج الاتفاق السياسي الليبي منظوراً كلياً بشأن العديد من القضايا، منها قضية المهجرين وتوزيع المساعدات. ونادراً ما يُعرّف مصطلحات أو يقوم بتضمين جوانب تتعلق بآليات التنفيذ أو تحدها. فيما يتعلق بالمهجرين، يُشجع الاتفاق السياسي الليبي على عودتهم الطوعية وكذلك تيسير التواصل الحر مع الوكالات والمنظمات الإنسانية (المادة 27). يؤدي التهجير في بيئات النزاع إلى جعل النساء أكثر عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى مواجهة المزيد من العوائق في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والتدريب.⁴⁴ قد تواجه ربات الأسر صعوبة في ضمان الحصول على المساعدات.⁴⁵ ولا يولي الاتفاق السياسي الليبي اهتماماً بهذه القضايا أو ينص على جوانب أساسية من إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع، مثل الضمانات أو الملاجئ أو تقديم الاستشارات. وعلى وجه التحديد، تواجه الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ليبيا وصمة العار، ويُعرضن لضغوط من أجل الاستمرار في السكوت عن هذه القضية، وقد لا يتلقين خدمات كافية.⁴⁶ على الرغم من إصدار مجلس الوزراء القرار رقم 380 (2012) بشأن "إنشاء مركز للدعم النفسي لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب وغيرها من أساليب المعاملة المهينة أو مُدَلَّة"، إلا أن تنفيذه كان يمكن أن يُعزّز بإشارات محددة في الاتفاق.⁴⁷

أخيراً، تنشئ اتفاقات السلام من سياقات نزاع أخرى، في العادة، مبادئ إنسانية وتعطي الأولوية أحياناً لإطلاق سراح المعتقلات وبخاصة الحوامل منهن، وكذلك الأطفال وكبار السن والمرضى.⁴⁸ وقد يكون إعطاء الأولوية لإطلاق سراح النساء أمراً مفيداً لتقليل مخاطر زيادة الازدحام نتيجة المرافق غير المناسبة، وعدم وجود مرافق صحية مناسبة للنوع الاجتماعي، والاعتصاب، والتحرش وغيرها من صور العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها السجينات.

2. الترتيبات الأمنية المؤقتة 49

على النقيض من الإعلان الدستوري، يضم الاتفاق السياسي الليبي عدداً كبيراً من النصوص الأمنية التي تنص على إنشاء جيش وطني وقوات شرطة (المادة 33)، وينص كذلك على ترتيبات أمنية مؤقتة (المواد 34-43). تتولى تنفيذها لجنة أمنية مؤقتة (المرفق 6)، وتتضمن الترتيبات المؤقتة: وقف إطلاق النار (المادة 38)؛ سحب القوات وتمركزها في معسكرات (المادتان 39-40)؛ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المواد 41-42 و45)؛ التعامل مع الإرهاب (المادتان 35-36)؛ المراقبة والتحقق (المواد 3.3.4 هـ و34.4 وملحق 6)؛ بالإضافة إلى طرائق الإجراءات المؤسسية (المادتان 36-37).

النصوص ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

يعد استتباب الأمن أمراً أساسياً لإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع. ومن منظور النوع الاجتماعي، يعتبر الأمن أساسياً بالنسبة للنساء من أجل تيسير مشاركة النساء في الحياة العامة.⁵⁰ يؤكد الاتفاق السياسي الليبي على أن جميع الترتيبات الأمنية المؤقتة يجب أن تتم طبقاً للتشريعات الليبية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان (المادتان 36 و42). يجري نزع السلاح والتسريح وإعادة البناء "بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية"، مما يعني ضمناً إدماج الحساسية تجاه النوع الاجتماعي، وبالنسبة لنزع السلاح والتسريح وإعادة البناء، على وجه التحديد "بما يتماشى مع مبادئ عدم التمييز" (الأحكام الإضافية، المادتان 6-7). يبرز الاتفاق مشاركة المجتمع المحلي في تنفيذ وقف إطلاق النار، ويتضمن ذكر "الرجال والنساء" عند النظر في تمثيل المجتمع المحلي في اللجان الفرعية التابعة للجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة (المادتان 37.1 و37.4).

فجوات في الاتفاق:

من منظور النوع الاجتماعي، تعد الضمانات الأمنية والسيطرة على الإفلات من العقوبة من الأمور الأساسية لاستمرار تواجد النساء في المجال العام. ولا يعد هذا من الأمور الهامة في الحياة العامة فحسب، وإنما فيما يتعلق أيضاً بزيادة أدوار النساء في الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية، وهي من الأمور التي قد تظهر في بلدان النزاع وما بعد النزاع. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكن للاتفاق السياسي الليبي فيها تحسين منظور النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالأمن. أولاً، من خلال النص على إدماج النساء في تشكيل خدمات الأمن ونشرها، بالإضافة إلى زيادة التأكيد على توظيف النساء في هذه الأدوار، وكذلك من خلال إدماج التدريب على الحساسية للنوع الاجتماعي في هذه المؤسسات. وهنا يجب الإقرار بالسياق التاريخي المعقد. فقد كانت النساء في وقتٍ ما يعملن في مجال الخدمات الأمنية في عصر القذافي، بما في ذلك العمل ضمن حرسه الخاص.⁵¹ وقد أثر هذا على المفاهيم الشائعة فيما يتعلق بعمل النساء في الخدمات الأمنية. ويمكن أن يُساعد استخدام اللغة المراعية للنوع الاجتماعي في المواد التي تتناول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإصلاح الأمني على التأكيد على إدماج المرأة بطريقة إيجابية.

ثانياً، لا تذكر لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة أي اشتراطات خاصة بالنوع الاجتماعي في عضويتها، مما يمكن أن يُعزّز من خلال طرائق إدماج أكثر قوة. على سبيل المثال، تذكر المادة 37 أهمية زعماء المجتمع المحلي بالنسبة لرصد التنفيذ ويمكن أن تتضمن تحديداً الإشارة إلى الزعيمات والمنظمات النسائية. ولا يوجد ذكر لتلقي الأعضاء النشطين للتدريب في مجال إدماج النساء أو العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تؤدي مثل هذه النصوص إلى توضيح كيفية تشاور هذه الآليات مع النساء ومنظمات المجتمع المدني من أجل ضمان قيامها بدور فعال في صنع القرار. بالإضافة لذلك، فإن الكثير من العمليات التي تشرف عليها اللجنة لا تعزز حقوق المرأة. ولا يُقر الاتفاق السياسي الليبي على وجه التحديد بدور النساء كمقاتلات، أو كعضوات في أسر المقاتلين أو المختطفين، ولا ينص على ضمانات محددة لأمن النساء في مناطق المعسكرات. وعلى الرغم من وجوب التزام آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المذكورة في المادتين 44 و45 "بالمعايير الدولية"، إلا أن هذه الجوانب يمكن تعزيزها من خلال تضمين إشارات محددة لمعايير محددة بحسب النوع الاجتماعي مثل اتفاقية السيداو وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. ومن الممكن أيضاً النص على وجود مستشار في النوع الاجتماعي ضمن لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة، لتقديم المشورة بشأن هذه القضايا، بالإضافة إلى تدريب موظفي لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة على الاحتياجات المختلفة للمرأة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكيفية المشاركة مع النساء في المجتمعات المحلية المختلفة.

أخيراً، على الرغم من أن الترتيبات الأمنية المؤقتة تنص على "اتفاقات وقف إطلاق النار"، إلا أن هذه الترتيبات غير موسعة. فاتفاقات وقف إطلاق النار تتضمن عادة قائمة بالقضايا التي تمثل انتهاكاً للاتفاق.⁵² ويجب أن يُدرج العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كأحد هذه الانتهاكات للأسباب التالية: (1) ضمان رصد الهجمات من هذا النوع وتسجيلها والنظر إليها باعتبارها من انتهاكات وقف إطلاق النار، بل ويمكن استخدامها في محاكمات ما بعد النزاع؛ (2) المساعدة في فعالية الاتفاق على أرض الواقع وبناء شرعية أوسع للعملية بأسرها؛ (3) تعزيز التعافي الاقتصادي من خلال إتاحة حمايات إضافية للنساء والفتيات لكي يتمكن من القيام بالأنشطة السوقية والانتظام في الدراسة.⁵³ بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من الأدلة على استخدام الألغام الأرضية في النزاع الليبي،⁵⁴ لا يتضمن الاتفاق السياسي الليبي أي نصوص لأنشطة إزالة الألغام التي من شأنها أن تُحسّن الوضع الأمني بالنسبة للرجال والنساء والأطفال في الأماكن الحضرية وعلى طول الطرق وفي الأراضي الزراعية.

التنفيذ

1. الدعم الدولي⁵⁵

يبين هذا القسم من الاتفاق السياسي الليبي أنه يجوز لحكومة الوفاق الوطني أن تطلب من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يدعم الاتفاق. وإذا صدر القرار بموجب الفصل السابع، إن القرار الذي يدعم هذا الاتفاق سوف يوفر سنداً قانونياً إضافياً للاتفاق السياسي الليبي (المادة 56). ويستمر هذا القسم ليبيّن في القسم الخاص بحكومة الوفاق الوطني أن حكومة الوفاق الوطني يمكنها أن تطلب من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وضع خطة للحصول على المزيد من الدعم الدولي وخصوصاً الاستقرار المالي والاقتصادي (المادة 57). أخيراً، تنص المادة 58 على أن تتولى حكومة الوفاق الوطني وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية، تنظيم مؤتمر للجهات المانحة.

فجوات في الاتفاق:

يمكن تعزيز إدماج النوع الاجتماعي وحقوق المرأة من خلال النص على تحديد دعم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لقرارات مجلس الأمن الدولي السابقة ذات الصلة والتي تشمل القرار 1325. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتناصر الجهات المانحة الدولية بالنيابة عن النساء وأن تشارك مع المنظمات النسائية المحلية والمجتمع المدني المحلي وتقدم لهما التمويل، بالإضافة إلى تمويل برامج تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2. الأحكام الختامية⁵⁶

تركز الأحكام الختامية في الاتفاق السياسي الليبي على تيسير التنفيذ من خلال تأمين طرابلس وحل القضايا الأمنية في بنغازي (المادة 59). بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تتعارض مع الاتفاق وتلتزم "بدعم هذا الاتفاق بكافة الوسائل والسبل الممكنة" (المادة 60). تلتزم حكومة الوفاق الوطني باستعادة الأرصدة الليبية المفقودة وإنشاء لجنة خبراء للتوفيق بين التشريعات التي أصدرها كل من مجلس النواب وحكومة الوفاق الوطني كلٌّ في مجاله (62 و63؛ أحكام إضافية، المادة 15؛ ملحق 5). بلُغى أي تشريع صدر ما بين 4 آب/أغسطس 2014 و17 كانون الأول/ديسمبر 2015 يناقض الاتفاق السياسي الليبي (أحكام إضافية، المادة 14). يدخل الاتفاق السياسي الليبي حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه ويُعدل الإعلان الدستوري وفقاً له (المادتان 65 و67؛ ملحق 4). يجب إجراء أي تعديلات لاحقة للإعلان الدستوري، أو الاتفاق السياسي الليبي أو أي من المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق السياسي الليبي من خلال التوافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة (أحكام إضافية، المادة 12). في حالة حدوث خرق جسيم، يمكن للحوار السياسي الليبي أن ينعقد للنظر فيه (المادة 64). يُحال أي خلاف ينشأ بشأن تفسير الاتفاق إلى لجنة مكونة من 2+2 من كلٍّ من المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب بالإضافة إلى مستشار من المحكمة العليا (أحكام إضافية، المادة 13).

فجوات في الاتفاق الحالي:

بشكل عام، يمكن لطرانق التنفيذ التي يتضمنها الاتفاق السياسي الليبي أن تكون أكثر قوة. ويمكن تحسين التنفيذ من خلال إدماج ضامنين، وإنشاء لجان الرصد والتحقق بالإضافة إلى هيئات تقصي الحقائق، بالإضافة إلى إدماج أطراف ثالثة محايدة، مثل المراقبين الدوليين أو منظمات المجتمع المدني التي خضعت للتدقيق أو الجهات الأكاديمية أو "الشخصيات البارزة" من ليبيا. وتعد هذه الجهات جميعاً أدوات مفيدة لضمان مستوى أعلى من إدماج المرأة في عملية بناء السلام، بالإضافة إلى توزيع السلطة بعيداً عن النخبة السياسية والفصائل المسلحة التي تهيمن حالياً على العملية.

III. الاتفاقات بين الطوائف

بالإضافة إلى الوثائق الانتقالية الوطنية والاتفاقات التي تتناول التسوية السياسية على مستوى ليبيا بأسرها، وُقِّعت أيضاً سلسلة من الاتفاقات بين الطوائف سواء بين المجتمعات المحلية أو بين الجماعات المسلحة وغيرها. وتشكل هذه الاتفاقات نسيجاً متبايناً من جهود صنع السلام والتحالفات. تغطي الاتفاقات بين الطوائف نطاقاً واسعاً من القضايا يشمل المصالحة وإنهاء دورات العنف المحلية وتهيئة تنفيذ الاتفاقات على المستوى الوطني. ومن المعروف عن النساء نشاطهن في التفاوض بشأن الاتفاقات بين الطوائف وتنفيذها. قامت شبكات النشاطات بالوساطة بين الميليشيات الإسلامية وزعماء المجتمع المحلي في بنغازي خلال الفترة ما بين 2012 و2014، وما بين المؤتمر الوطني العام والجماعات المسلحة في جبل نفوسة عام 2014.⁵⁷ ولكن لانغي يصف الكيفية التي جرى بها تهميش النساء في جهود الوساطة في العمليات الأخرى التي جرت بين الطوائف، مثل الجهود بين مصراته وتاورغاء، وكيف غابت عن عملية السلام بين التبو وأولاد سليمان التي جرت في آذار/مارس 2017 (النظر الملحق).⁵⁸ ويذكر الونى وكالدر وكابلي أن النساء يمنحن دائماً دوراً صغيراً في الوساطة الرسمية، مع وجود بعض الاستثناءات، ولكن يُنظر إليهن، برغم ذلك، باعتبارهن ذوات أهمية حاسمة للتماسك الاجتماعي وجهود الحوار التي تحيط بالاتفاقات.⁵⁹ ويظهر هذا التهميش في نصوص الاتفاقات التي نشأت من هذه العمليات، والتي لا يرد فيها ذكر النساء ولا النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن النساء متضمنات كموقعات أو حتى كإحدى الجماعات ذات النفوذ.

النصوص ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

ليس هناك سوى نداءين إنسانيين بين الطوائف، هما النداء الإنساني لبنغازي، 16 آذار/مارس 2016، واتفاق قران الإنساني، 16 حزيران/يونيو 2016، ورد فيهما ذكر الحاجة لتوصيل المعونات وغيرها من أنواع الإغاثة إلى الفئات الأكثر ضعفاً، ومنها النساء. وهناك ثلاثة اتفاقات أخرى تذكر أو تنص على تقديم الدعم للأسر، في نصوص يبدو أنها كانت تستهدف النساء.⁶⁰ ويتضمن الاتفاق بين مصراته وتاورغاء، الموقع في 31 آب/أغسطس 2016، العديد من مثل هذه القضايا، وبصفة خاصة ما يتعلق بإعادة البناء. ينص الاتفاق على إزالة الألغام وإصلاح المدارس والمستشفيات/ مراكز الرعاية الصحية، بالإضافة إلى مراكز العناية بالأسرة وإنشاء منازل متنقلة لأصحاب المنازل المدمرة (المادة الثامنة). وفيما يتعلق بالتعويضات، يُصرف لأسر الأفراد غير المتزوجين الذين قتلوا أو أُفقدوا مبلغ 70,000 دينار ليبي (ما يقرب من 50,000 دولار أمريكي) من صندوق خاص تابع للدولة – وذلك أقل بمبلغ 30,000 دينار ليبي (ما يقرب من 21,000 دولار أمريكي) مما يصرف بالنسبة للأفراد المتزوجين (المادة الرابعة). ولتنفيذ الاتفاق، تعتبر الدولة الليبية مسؤولة عن إنشاء لجنة مستقلة يُشارك فيها مُمثلان من لجنة مصراته – تاورغاء لضمان "الشفافية والمصادقية ومتطلبات الضحايا بالإضافة إلى احترام الأرواح البشرية" (المادة العاشرة).

يؤكد اتفاق الصلح بين قبيلتي الزنتان والمشاشية، الموقع في 18 أيار/مايو 2017، على عودة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية وتأمين الطرق (النقاط 2-1 و4). يُحمل الاتفاق مجلس المصالحة مسؤولية تنفيذ المهام التالية: الوساطة العامة في الاتفاق؛ تيسير الخدمات العامة وصيانتها؛ والتعويضات؛ وإزالة المخلفات؛ والتحكيم في قضايا المنازعات؛ والتحقق في "المسائل المتعلقة بالدم والمظالم والمفقودين" (النقاط 7-9). في المقابل، يتعهد ميثاق الشرف الاجتماعي لقبائل ترهونة وقبائل غريان والمشاشية والقلعة ويفرن وجادو وكاباو ونالوت ووزان، الموقع في 8 شباط/فبراير 2017، بتجريم الاتجار في البشر، بالإضافة إلى احترام غير الليبيين والحفاظ على كرامتهم، كما يتعهد بالعمل على تحقيق العودة غير المشروطة للمهاجرين والنازحين.⁶¹ تظهر المساواة أيضاً كأحد الموضوعات البارزة في بعض الاتفاقات، مثل اتفاق المصالحة بين قبائل التبو وأولاد سليمان، الموقع عام 2017 بما في ذلك الإشارة إلى إتاحة الوظائف العامة ومعالجة الشهداء.⁶²

فجوات في الاتفاقات:

وتركز معظم الاتفاقات بين الطوائف على العناصر المتعلقة بالأمن. وكثيراً ما تضع الاتفاقات التي تتناول طبيعة الدولة إطاراً للمبادئ والقيم من خلال الاستشهاد بأيات من القرآن وأحاديث نبوية توفر المرجعية الدينية لتحريم العنف والوفاء بالعهود وفوائد التعاون.⁶³ ولا تتضمن الاتفاقات ضمانات لمنع التحرش أو نبذ الصور الأخرى من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة. وبالمثل، لا يدعو أي من هذه الاتفاقات إلى نزع السلاح، على الرغم من أنه من المعلوم أن وجود الأسلحة النارية له دور في العنف المحلي بعد النزاع، وفي غيره من أنواع العنف. وبصفة أعم، على الرغم من إتاحة بعض الفرص لتوفير قدر أكبر من إدماج النساء والشباب وغيرهما من الجماعات في لجان التنفيذ – إلا أن الاتفاقات المحلية لا توزع المقاعد إلا استناداً إلى الانتماء السياسي وليس على أساس النوع الاجتماعي أو غيره من خصائص الهوية. وأخيراً، بالنسبة للمسائل المتعلقة بإعادة البناء، تقصُر الاتفاقات عن تقديم آليات لضمان إتاحة المعونات والتعويضات للنساء على قدم المساواة – وهو أمر ضروري بالنظر إلى زيادة حالات تولى النساء مسؤولية أرباب الأسر أثناء مرحلة ما بعد النزاع.

IV. اتفاقات وقف إطلاق النار "المحلية"

جرى التوصل إلى العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار من خلال محاولات ومفاوضات جرت أثناء النزاع الجاري، وبخاصة في طرابلس وفي الجنوب. وتتشابه هذه الاتفاقات في الأسلوب والمحتوى، والذي يشمل إيقاف الأعمال العدائية وسحب القوات وتشكيل لجان رصد مشتركة. ولا يبدو أن هذه الاتفاقات تُدمج منظور النوع الاجتماعي، على الرغم من دور المرأة في التفاوض للتوصل إلى بعض منها من خلال منظمات مثل الحركة الوطنية.⁶⁴ ومعظم هذه الاتفاقات ليس مفصلاً بالقدر الكافي ونادراً ما تتضمن قائمة بالممارسات المقبولة أو المرفوضة أثناء فترة وقف إطلاق النار. ويمثل إدراج قائمة بالأمور التي تمثل خرقاً للاتفاق قوة دافعة لرصد هذه الأنشطة من خلال الهيئات شبه الرسمية، بما في ذلك لجان رصد وقف إطلاق النار ومنظمات المجتمع المدني. وتتضمن الأمور الجديرة بالنظر من منظور النوع الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:⁶⁵

- ◀ إدماج نصوص حقوق الإنسان وبخاصة طرائق الحماية للمدنيين والأشخاص الضعفاء، ومنهم النساء. ويمكن أن تتضمن طرائق الحماية الإقرار بحقوق النساء كسجينات ومدنيات ومقاتلات، إلى غير ذلك من الأدوار المعترف بها في القانون الدولي.
- ◀ إدراج عبارات عدم التمييز بصفة عامة، وتحديدًا العبارات المصممة للنساء، عند النص على إتاحة المساعدة الإنسانية والخدمات.
- ◀ النص على فتح "ممرات إنسانية" وتيسير تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية.
- ◀ النص بأسلوب أكثر وضوحاً على أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل خرقاً لوقف إطلاق النار وبالتالي يشكل أساساً لقيام لجان الرصد بتسجيل الحوادث التي تنطوي على مثل هذه الجرائم، بالإضافة إلى التصدي لمشكلة الإفلات من العقوبة للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز منظور النوع الاجتماعي لاتفاقات وقف إطلاق النار من خلال اشتراط إدماج النساء في لجان الرصد وغيرها من هيئات تقصي الحقائق، وربما من خلال اشتراط نسبة محددة من النساء المشاركات. يزيد احتمال إدماج النساء بصفتهم ممثلات لمنظمات المجتمع المدني، وناشطات لحقوق الإنسان وممثلات للدولة. وبرغم ذلك، تعد الجماعات المسلحة النساء عضواتٍ فيها ويمكن أن ترشح النساء لمناصب في صفوف هذه الهيئات الأمنية.

المرفق: التسلسل الزمني للاتفاقات ووثائق المرحلة الانتقالية من النزاع الليبي

الجدول 1: تعريف درجة إدماج النوع الاجتماعي في اتفاقات السلام الليبية والوثائق الانتقالية المدرجة أدناه:

تذكر النصوص صراحةً المرأة/النوع الاجتماعي، ولكن الإشارات محدودة المحتوى (هناك ثلاثة اتفاقات فقط تتضمن مثل هذه الإشارة الصريحة للنساء أو النوع الاجتماعي).	إشارات محدودة للنوع الاجتماعي
لا يتضمن نصوصاً تذكر النساء/النوع الاجتماعي بصورة مباشرة، ولكن النصوص قد تتضمن إشارات غير مباشرة للعناصر التي لها بعد قوي يتعلق بالنوع الاجتماعي (مع عدم ذكره)، ومنها الحقوق التنموية والمساواة والأسرة والهجرة والقضايا الأمنية المحددة وما إلى ذلك.	لا يتضمن إشارات صريحة للنوع الاجتماعي
لا تشير النصوص إلى النوع الاجتماعي/النساء بصورة مباشرة ولا تذكر عناصر لها مكون يتعلق بالنوع الاجتماعي.	لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي

الاتفاقات التي تتماشى مع الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الليبي:

3 أغسطس/أب 2011: مسودة الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية: الإعلان الدستوري

- ◀ دستور مؤقت (إشارات محدودة للنوع الاجتماعي).
- ◀ أصدره المجلس الوطني الانتقالي في الأشهر التي سبقت القبض على معمر القذافي ووفاته، ويركز الاتفاق على تقديم وثيقة حقوق بالإضافة إلى آلية انتقالية، تتضمن تشكيل مؤسسات الدولة الانتقالية وخطة زمنية للانتهاء من دستور جديد.

2 تموز/يوليو 2015: بيان صادر عن المشاركين في الحوار السياسي الليبي:

- ◀ اتفاق ما قبل المفاوضات (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ دعوة من المشاركين في الحوار الليبي في مدينة الصخيرات، المغرب، إلى جميع الأطراف للتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي. وقع على الاتفاق السياسي الليبي في البداية أعضاء مجلس النواب المشاركين في الحوار في تموز/يوليو 2015؛ قبل أن يُعاد التفاوض عليه ويوقع عليه المشاركون في الحوار السياسي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

17 كانون الأول/ديسمبر 2015: الاتفاق السياسي الليبي:

- ◀ اتفاق شامل (إشارات محدودة للنوع الاجتماعي).
- ◀ وقع أعضاء الحوار السياسي الليبي (ومنهم أعضاء في مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام) على الاتفاق السياسي الليبي، وكان من المفترض أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الدستوري من خلال إدخال تعديل على هذه الوثيقة. وعلى الرغم من دعم الأمم المتحدة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني في كانون الثاني/يناير 2016، إلا أن حكومة الوفاق الوطني لم تحصل أبداً على التصويت بالثقة من مجلس النواب طبقاً لما ينص عليه الاتفاق السياسي الليبي، وكذلك لم يصدر مجلس النواب تعديلاً للإعلان الدستوري.

21 إبريل/نيسان 2016: الإعلان المشترك لممثلي قبائل الطوارق والتبو من 4 نقاط لدعم مجلس رئاسة حكومة الوفاق

الوطني التي تولت مهامها مؤخراً في طرابلس:

- ◀ اتفاق لدعم العملية (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق موقع بين الحركة الوطنية لشباب الطوارق والمجلس الثوري الأعلى لقبائل التبو في الجنوب نيابة عن قبائل التبو والطوارق، لإعلان دعم حكومة الوفاق الوطني وعملية السلام على المستوى الوطني المدعومة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

31 أغسطس/آب 2016: محضر اتفاق مصراته وتاورغاء بشأن عودة النازحين وتعويض المتضررين:

- ◀ اتفاق موضوعي/قضايا متعددة (لا يتضمن إشارات صريحة للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق بين لجنتي حوار مدينتي مصراته وتاورغاء يؤكد على أساليب التعويض عن الأضرار. يسعى الحوار إلى إنهاء الحملات الإعلامية المعادية، ويوفر تعويضات مادية محددة عن الأرواح والأشخاص المفقودين ووقت الاحتجاز والأضرار الصحية والتعويض عن المنقولات خلال فترة القتال ما بين 17 شباط/فبراير 2011 و 11 آب/أغسطس 2011. تصرف التعويضات من صندوق تنشئه الدولة الليبية، بالإضافة إلى تعجيل إطلاق سراح السجناء أو تقديمهم للمحاكمة، وإنشاء غرفة عمليات مشتركة لتنفيذ الترتيبات الأمنية اللازمة (غير المحددة)، وأولويات إعادة البناء.

24 يناير/ كانون الثاني 2017: اللقاء التشاوري للحوار السياسي الليبي (اتفاق مدينة الحمامات):

- ◀ اتفاق للتنفيذ/إعادة التفاوض (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي، ولكنه تضمن نساء بين الموقعين عليه، مثل فيروز عبد الرحيم النحاس).
- ◀ اتفاق يحدد الحواجز الستة الأكثر إثارة للجدل التي تحول دون تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي ومنها: (1) إعادة هيكلة تشكيل المجلس الرئاسي؛ (2) اختيار رئيس لحكومة الوفاق الوطني؛ (3) تعيين القائد الأعلى للجيش الليبي؛ (4) التزام مجلس النواب بتطبيق المادتين 16-17 من الاتفاق السياسي الليبي والآلية المنصوص عليها في القانون بشأن عضوية مجلس النواب؛ (5) توسيع عضوية المجلس الأعلى للدولة وفق نتائج انتخابات تموز/يوليو 2012، (6) تفعيل المادة 52 من الاتفاق السياسي الليبي لالتهاء من الدستور.

25 شباط/فبراير 2017: بنود الاتفاق الميدني (وقف إطلاق النار في أبو سالم):

- ◀ اتفاق/يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ الدعوة إلى وقف لإطلاق النار يبدأ في 11.30م بين حرس المنشآت وقوات الأمن المركزي وانسحابهما من الأماكن المتنازع عليها. إنشاء خط تماس تشغله وحدات من وزارتي الدفاع والداخلية وتشكيل لجنة للمراقبة. اتفق الطرفان أيضاً على احترام حرمة المستشفيات.

15 آذار/مارس 2017: بيان بشأن الأحداث الراهنة بالعاصمة طرابلس:

- ◀ اتفاق/يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ دعوة للوقف الفوري لإطلاق النار، ورحيل جميع الجماعات المسلحة من طرابلس. وبالإضافة إلى ذلك، يخصص الاتفاق أماكن انتشار جديدة للكتيبة 301، والفرقة الأمنية 17، وقيادة الحرس الرئاسي، وأخيراً إنشاء لجنة خلال 30 يوماً لتنسيق الإجراءات بين وزارتي الدفاع والداخلية.

27 تموز/يوليو 2017: الإعلان المشترك، باريس:

- ◀ اتفاق لوقف إطلاق النار/مختلط (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ إعلان مشترك من الجنرال خليفة حفتر القائد العام للجيش الليبي (كما نصّب نفسه) ورئيس الوزراء فائز السراج من حكومة الوفاق الوطني يتضمن الالتزام بما يلي: وقف إطلاق النار؛ تنفيذ المادة 34 من الاتفاق السياسي الليبي؛ سيادة القانون؛ استمرار الحوار السياسي؛ الإعداد للانتخابات المقبلة؛ إدماج جميع المقاتلين وغيرهم من آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ إنشاء خطة عمل لتحقيق الأمن في ليبيا؛ طلب الدعم من مجلس الأمن الدولي.

29 أيار/مايو 2018: بيان سياسي بشأن مسألة ليبيا:

- ◀ ما قبل المفاوضات/العملية (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق بين أطراف النزاع الرئيسية ينص على إجراء انتخابات بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ينص الاتفاق أيضاً على إصلاح محدود للقطاع الأمني.

4 أيلول/سبتمبر 2018: اتفاق وقف إطلاق النار (طرابلس):

- ◀ اتفاق لوقف إطلاق النار/مختلط (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق بين الجماعات المسلحة والدولة لإنهاء القتال في طرابلس العاصمة، بوساطة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

9 أيلول/سبتمبر 2018: اتفاق لتوطيد وقف إطلاق النار (طرابلس):

- ◀ اتفاق وقف إطلاق النار/مختلط (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق بين الجماعات المسلحة والدولة من أجل تنفيذ اتفاق طرابلس لوقف إطلاق النار الذي جرى بوساطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

28 أيلول/سبتمبر 2018: وقف إطلاق النار في جنوب طرابلس:

- ◀ اتفاق لوقف إطلاق النار/مختلط (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على وقف إطلاق النار في "المناطق الوسطى والغربية"، بالإضافة إلى استلام الصليب الأحمر لجثث القتلى من الطرفين.

13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: مؤتمر باليرمو من أجل ليبيا: الاستنتاجات:

- ◀ ما قبل المفاوضات/العملية (يتضمن إشارات محدودة للنوع الاجتماعي).
- ◀ ترتبط الإشارة إلى النوع الاجتماعي بحث المشاركين على "دعم مبدأ الشمول الكامل لجميع الأطراف، ومنهم النساء المشاركون [هكذا]، في المؤتمر الوطني، دون حق النقض (الفيتو)" (صفحة 2). يؤكد المشاركون على وحدة الدولة ويكررون دعمهم للاتفاق السياسي الليبي وخارطة الطريق التي وضعها غسان سلامة عام 2017، بما في ذلك الانتهاء من العملية الدستورية وعملية الانتخابات، وإنهاء المؤسسات الموازية، ودعم نواتج عملية التشاور الوطني. يجب على المشاركين الالتزام باعتماد قانون للاستفتاء؛ ويجب أن يلتزموا، عند عقد الانتخابات، باحترام النتائج وكذلك وضع أحكام تتعلق بقضايا الأمن والاقتصاد.

اتفاقات أخرى:

19 آذار/مارس 2015: البيان الختامي: حوار التهدئة الشاملة وإحلال السلام بجبل نفوسة:

- ◀ ما قبل المفاوضات/ مبادئ (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ ينص البيان على: عودة الأشخاص المشردين داخليًا؛ رفع الغطاء الاجتماعي عن الجناة؛ عودة المؤسسات الأمنية لممارسة عملها؛ إتاحة المساعدات الإنسانية، تعزيز ثقافة التسامح. كما يتعهد البيان بالآتي: العمل على تجنب مناطق ومدن جبل نفوسة الصراعات، والتواصل مع أطراف النزاع وتخصيص المسؤوليات بينهم؛ وإنشاء آلية للتنفيذ؛ ودعم البلديات ولجان الأزمة في تقديم حلول للأزمة.

26 إبريل/نيسان 2015: بيان لواء شهداء زاوية المحجوب بخصوص اتفاق وقف إطلاق النار في العزيرية ومستجدات المشهد في طرابلس وجوارها:

- ◀ اتفاق/يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ بيان من لواء الشهداء يعلن فيه دعمه لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توصل إليه المرابطون في الخطوط الأمامية بالتفاوض. يدعو البيان إلى دعم قوات الأمن في طرابلس.

12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015: النص الكامل لاتفاق وقف الاشتباك والهدنة بين منطقتي ورشفاة والزاوية:

- ◀ اتفاق/يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ وقف لإطلاق النار بين لجنة الرجبان والأصابعة ولجنة منطقة ورشفاة بالقرب من طرابلس، ينص على: وقف إطلاق النار؛ وتبادل السجناء؛ وتشكيل لجنة من الطرفين لحل مشكلة الطريق الساحلي وموضوع المفقودين؛ الدعوة إلى وقف الحملات الإعلامية المعادية؛ كما يتضمن أحكاماً لإنشاء لجنة للتحقيق في إسقاط طائرة عمودية، قتل فيها عدد من كبار القادة – وهي الحادثة التي أدت إلى تجدد القتال.

16 آذار/مارس 2016: النداء الإنساني لبنغازي:

- ◀ ما قبل المفاوضات/العملية (يتضمن إشارات محدودة للنوع الاجتماعي).
- ◀ وثيقة للمرحلة السابقة لما قبل المفاوضات، تنص على تحديد موقف موحد بين منظمات المجتمع المدني في بنغازي، وتلقي الضوء على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، والحصول على المساعدة الإنسانية للمحتاجين، والحث على أهمية حق العودة للنازحين والعمل بمقتضى تعاليم الإسلام، من بين أمور أخرى.

16 حزيران/يونيو 2016: اتفاق فزان الإنساني:

- ◀ ما قبل المفاوضات/العملية (لا يتضمن إشارات صريحة للنوع الاجتماعي).
- ◀ يؤكد على أهمية تأمين إتاحة المساعدات الإنسانية، وبخاصة المراكز الصحية في المدن الثمان، ويستغل هذه الحاجة كأحد تدابير بناء الثقة بين الجهات الموقعة على الاتفاق. تم بواسطة جمعية سانت إيديجيو.

31 أكتوبر/تشرين الأول 2016:مسودة اتفاق حكماء القبائل الغربية بشأن معركة الزاوية:

- ◀ اتفاق/يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق لوقف إطلاق النار يتكون من أربع نقاط بين مجالس المصالحة المحلية يدعو إلي: إنهاء الأعمال العدائية؛ تسليم "المطلوبين" ورفع "الغطاء الاجتماعي" عن القتلة؛ بالإضافة إلى إنشاء لجنة للتنفيذ.

4 كانون الأول/ديسمبر 2016: وثيقة الوفاق والتعايش السلمي بين قبيلة القذافة وقبيلة أولاد سليمان:

- ◀ اتفاق/يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ اتفاق يتكون من 12 نقطة ينص على: وقف إطلاق النار؛ ورفع الغطاء الاجتماعي عن كل من يخالف الاتفاق؛ والتأكيد على أن العقوبات تكون للأفراد وليس لمجتمعاتهم المحلية؛ وإزالة الحواجز من الطرق وإنهاء ظاهرة تعقيم زجاج السيارات؛ وانسحاب الجماعات المسلحة من المواقع التي سبق أن احتلتها؛ وتعهد الميليشيات بعدم المشاركة في النزاعات القبلية؛ والتأكيد على مسؤولية لجنة فض النزاع عن تنفيذ الاتفاق وتسوية النزاعات.

8 شباط/فبراير 2017: ميثاق الشرف الاجتماعي لقبائل ترهونة وقبائل غريان والمشاشية والقلة ويفرن وجادو وكاباو

ونالوت ووزان:

- ◀ اتفاق موضوعي /قضايا متعددة (لا يتضمن إشارات صريحة للنوع الاجتماعي).
- ◀ عقد اجتماعي بين القبائل شهدته مجالس المدن في المنطقة. يؤكد العقد على محورية الإسلام وعلى احترام الدولة الليبية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تنأى القبائل بنفسها عن التوترات السياسية الجارية وتلتزم بالسرعة التي تحظر الشقاق بين المسلمين. تدعو الأطراف أيضاً إلى رفع "الغطاء الاجتماعي" عن الجناة، وتجريم الاتجار في البشر، واحترام غير الليبيين، والعمل على عودة المهاجرين، مع إدانة الإجراءات التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل توطين المهاجرين في ليبيا. وأخيراً، ينص الاتفاق على تشكيل لجنة للتنفيذ.

29 آذار/مارس 2017: اتفاق الصلح بين قبيلتي التبو وأولاد سليمان:

- ◀ اتفاق موضوعي /قضايا متعددة (لا يتضمن إشارات صريحة للنوع الاجتماعي).
- ◀ يدعو الاتفاق، الذي تضمنه دولة إيطاليا إلى ما يلي: المصالحة والتعويضات بين الجانبين؛ انسحاب جميع التشكيلات المسلحة من الممرات والأماكن العامة؛ الحق في العمل؛ إعادة فتح مطار سبها الدولي؛ علاج الجرحى واعتبار جميع القتلى شهداء، ورفع الحماية الاجتماعية عن المطلوبين وتشكيل لجنة للتنفيذ. ويحتوي الاتفاق على ملحق لم يُنشر للجمهور.

18 أيار/مايو 2017: اتفاق الصلح بين قبيلتي الزنتان والمشاشية:

- ◀ اتفاق موضوعي /قضايا متعددة (لا يتضمن إشارات صريحة للنوع الاجتماعي).
- ◀ ينص الاتفاق على ما يلي: عودة اللاجئين من العويبية وزاوية الباقول وعودهم إلى أماكنهم الأصلية؛ وعودة المهجرين من مدينة مزدة إلى الزنتان والقطرار والمشاشية وغيرها؛ إنهاء التواجد المسلح في مناطق النزاع وتأمين الطرق وضمان عدم وضع نقاط تفتيش؛ وتسليم الجناة بدلاً من السعي للانتقام الجماعي؛ وإلى أن يتولى مجلس المصالحة مهام الحكم؛ وفض النزاع على الأراضي بما يتوافق مع الشرع/العرف؛ وإلى أن يتولى المجلس التحقيق في المسائل التي يثيرها الطرفان.

7 إبريل/نيسان 2018: المجلس الأعلى لقبائل ومدن فزان يدعو إلى وقف إطلاق النار:

- ◀ يتعلق باتفاق لوقف إطلاق النار (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ يدعو البيان إلى وقف إطلاق النار وفتح الطرق والنأي بمرافق الدولة عن النزاع وإعادة تشغيلها. ويدعو البيان أيضاً إلى عودة قوات الأمن للعمل، وإلى عودة الممثلين السياسيين من أبناء فزان في مؤسسات الحكومة المركزية إلى المنطقة لتيسير إنهاء النزاع. وقد استجاب للدعوة مجلس قبائل تبو لتنسيق وإنهاء الأزمة في سبها بعد يومين في 9 نيسان/إبريل. وجرى تجديد وقف إطلاق النار في الفترة التي سبقت الحوار الوطني في 5 تموز/يوليو 2018.

13 أيار/مايو 2018: اتفاق للتعايش السلمي بين التبو وأولاد سليمان في سبها:

- ◀ ما قبل المفاوضات/العملية (لا يتضمن إشارات للنوع الاجتماعي).
- ◀ ينص الاتفاق على وقف الاعتداء على الأفراد والممتلكات. ويدعو إلى رفع الحماية الاجتماعية عن المعتدين، وإلى أن تكون مسؤولية الاعتداء فردية بالإضافة إلى تشكيل لجنة للتنفيذ.

المراجع

- 1 Case, K., H. Shafiq, and A. Tonelli, 2015. تستند هذه الحلقة من سلسلةلقاء الضوء إلى اتفاقات السلام وعمليات السلام في سياقات أخرى، انظر: *Improving Women's Inclusion in South Sudan's Draft Peace Agreement* (تحسين إدماج المرأة في مسودة اتفاق السلام في جنوب السودان). متاح من خلال الرابط: <https://www.inclusivesecurity.org/publication/improving-omens-inclusion-in-south-sudan-draft-peace-agreement> d'Estaing, S.G., 2016. A Gender Analysis of the 2015 South Sudan Peace Agreement (تحليل النوع الاجتماعي لاتفاق السلام في جنوب السودان عام 2015)، *Perspectives on Global Issues*, 11 (Spring), pp. 13–21. انظر أيضاً *The 2012 Sudan-South Sudan Agreements through a Gender Lens* (اتفاقات السودان-جنوب السودان لعام 2012 من خلال منظور المساواة بين الجنسين). Washington D.C.: United States Institute for Peace. متاح من خلال الرابط: <https://www.usip.org/publications/2013/01/understanding-sudan-and-south-sudans-cooperation>; Mugadza, T., ed., 2011. *Gender Analysis of Zimbabwe's Global Political Agreement* (تحليل النوع الاجتماعي للاتفاق السياسي الشامل في زيمبابوي). Pretoria, ZA: Feminist Institute of Southern Africa and Idasa. انظر أيضاً *South Sudan: Gender Analysis of the Peace Agreement*. انظر أيضاً Public International Law Practice Group, 2016. *South Sudan: Gender Analysis of the Peace Agreement*. Legal Memorandum (جنوب السودان: تحليل النوع الاجتماعي لاتفاق السلام. مذكرة قانونية). Washington D.C.: Public International Law and Policy Group. January 2016. متاح من خلال الرابط: <http://democracyinternational.com/resources/south-sudan-gender-analysis-of-the-peace-agreement/>
- 2 Buchanan, C., et al., 2012. *From Clause to Effect: Including Women's Rights and Gender in Peace Agreements* (من العبارة إلى الأثر: إدماج حقوق المرأة والنوع الاجتماعي في اتفاقات السلام). Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue. December. متاح من خلال الرابط: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Clause%2BReport%2Bweb%2BFINAL.pdf>; Bell, C., and K., McNicholl, 2019. "Principled Pragmatism and the 'Inclusion Project': Implementing a Gender Perspective in Peace Agreements (البراغماتية ذات المبادئ ومشروع الإدماج تنفيذ منظور النوع الاجتماعي في اتفاقات السلام)"، *Feminists@ Law*, 9(1), pp. 1–51. Cóbar, J. A., Bjertén-Günther, E., and Y. Jung, 2018. *Assessing Gender Perspectives in Peace Processes with Application to the Cases of Colombia and Mindanao* (تقديم منظور النوع الاجتماعي في عمليات السلام مع التطبيق على حالتَي كولومبيا وميناندواو). SIPRI. November. متاح من خلال الرابط: <https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-11/sipriinsight1806.pdf>. الاسم الكامل هو مسودة الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية، الإعلان الدستوري، 3 آب/أغسطس 2011.
- 3 Buchanan, C., 2018. *Women's Inclusion and Gender Perspectives in Ceasefires* (إدماج النساء ومنظور النوع الاجتماعي في اتفاقات وقف إطلاق النار). Geneva, Switzerland: Presented at United Nations Women Global Convening. November 2018
- 4 Thornton, C., 2015. *Libya on the Brink and How to Pull it Back: Options for International Actors* (ليبيا على الحافة وكيف يمكن إنقاذها: خيارات للجهات الفاعلة الدولية)، Dirasat, King Faisal Centre for Research and Islamic Studies. Shawaal 1436, August 2015. متاح من خلال الرابط: <https://www.kfcris.com/pdf/52677ea605070deef5932cf41073653057cc9c73cbd8a.pdf>
- 5 Libya News Now, 2016. Nayma Jibril: The situation in Libya is deteriorating daily and there is no solution except through agreement (نعيمة جبريل: الوضع في ليبيا يتأزم يوماً ولاً حل سوى التوافق). Akhbar, Libya: 18 July 2016. متاح من خلال الرابط: <https://www.libyaakhbar.com/libya-news/140848.html>; *Libya: High hopes brutally dashed* (ليبيا: آمال عالية تحطمت بعنف). Alwasat, Libya: 15 August 2016. متاح من خلال الرابط: <http://alwasat.ly/news/libya/61446>
- 6 Qantara.de news portal, and V. Stocker, 2014. *Women in Libya: High hopes brutally dashed* (النساء في ليبيا: آمال عالية تحطمت بعنف). Maghreb, Libya: 30 July. متاح من خلال الرابط: <https://en.qantara.de/content/women-in-libya-high-hopes-brutally-dashed>
- 7 Mezran, K., and W., Pusztai, 2019. *Exploiting the Achievements of the Libyan Political Agreement* (استغلال إنجازات الاتفاق السياسي الليبي). The Atlantic Council blog: 10 January. متاح من خلال الرابط: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/exploiting-the-achievements-of-the-libyan-political-agreement>
- 8 United Nations Support Mission in Libya, and Center for Humanitarian Dialogue., 2018. *The Libyan National Conference Process: Final Report* (عملية المؤتمر الوطني الليبي: التقرير النهائي). Geneva and Tunis: November. متاح من خلال الرابط: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/ncp_report_jan_2019_en.pdf

- 10 انظر أيضاً، Alunni A., M. Calder, and S. Kappler, 2017. Enduring Social Institutions and Civil Society in Libya and Syria Peacebuilding in Libya and Syria (المؤسسات الاجتماعية القوية الاحتمال وإعادة بناء المجتمع المدني في ليبيا وسوريا). British Council Report: November 2017. متاح من خلال الرابط: <https://www.britishcouncil.org/research-policy-insight/>
- Vericat, J.S., 2015. *research-reports/ending-social-institutions-civil-society-peacebuilding-libya-syria*. انظر أيضاً، (من الألف إلى الياء: دمج الأمم المتحدة للوساطة المحلية في ليبيا). New York: International Peace Institute. June. متاح من خلال الرابط: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2018/06/1806_From-the-Ground-Up.pdf
- 11 ملاحظة: لا يتضمن الاستعراض الاتفاقات التي لم يُعثر لها على مصادر مفتوحة أو التي لم تكن صور الوثائق مقروءة بما يكفي للترجمة. وهي تتضمن: اتفاق وقف إطلاق النار في سبها، 30 آذار/مارس 2012؛ اتفاق وقف إطلاق النار في سبها بوساطة مركز الحوار الإنساني، آذار/مارس 2013؛ وقف إطلاق النار في عربي، 21 كانون الثاني/يناير 2015؛ وثيقة اتفاق، العهد والمصالحة السلمية بين الزوارق والزنتان، 20 حزيران/يونيو 2015؛ اتفاقية إنهاء سفك الدماء في المنطقة الغربية، 26 حزيران/يونيو 2015؛ اتفاقية المصالحة الأولى بين قبائل التبو والطوارق، تموز/يوليو 2015؛ اتفاقية المصالحة الثانية بين قبائل التبو والطوارق، برعاية مجلس شيوخ ليبيا والقوة الثالثة (المؤتمر الوطني العام)، 26 تموز/يوليو 2015؛ اتفاق بين مجالس الوساطة من مدن الساحل وفي جبال الغرب، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ اتفاقيات المصالحة بين قبائل الزنتان والمشاشية والقطرنة، 18 أيار/مايو 2017؛ الاتفاق النهائي بين الزنتان والمشاشية، 18 أيار/مايو 2015؛ اتفاق المصالحة بين قبائل التبو والزوي، 21 شباط/فبراير 2018؛ بيان ختامي من اجتماع المصالحة بين الزنتان والزاوية، 17 نيسان/إبريل 2018؛ وثيقة الوعد والمصالحة بين مدينتي الزنتان والزاوية، 24 أيار/مايو 2018؛ اتفاق المصالحة بين تاور غاء وسوق جمعة، 8 أيلول/سبتمبر 2018؛ بيان مشترك بين البلديات حول تنفيذ وقف إطلاق النار في الزاوية؛ 23 أيلول/سبتمبر 2018؛ وقف إطلاق النار في طرابلس، 26 أيلول/سبتمبر 2018.
- 12 في ليبيا)، "30 September. متاح من خلال الرابط: <https://alarab.co.uk/> لا أحد يسمع رأي المرأة في ليبيا". Arab News, and Y. Hamdi, 2018. "No one is listening to the views of Women in Libya- لا أحد يسمع رأي المرأة في ليبيا".
- 13 'جاءت 'الأمومة' في سياق دستور مصر لعام 2012، حيث كان دور الدولة يتمثل في تيسير المساواة ودعمها وليس في فرض فكرة له طابع النوع الاجتماعي لما يعنيه كون المرأة. انظر *New Constitution Mixed on Support of Human Rights Watch*, 2012. 'Egypt: New Constitution Mixed on Support of Human Rights Watch', 2012. متاح من خلال الرابط: <https://www.hrw.org/news/2012/11/30/egypt-new-constitution-mixed-support-rights>
- 14 ,El Sanousi, M., 2016. *Featuring the Changes on the Family and Women's Gender Equality in Libya Libyan Women: Rights and Responsibilities*. (استعراض التغييرات في الأسرة والمساواة بين الجنسين للمرأة في ليبيا). في *Experiences in Other Arab Countries Workshop Report* Madrid: Casa Árabe. 25-26 October., pp 14-19, 15. Madrid: Gobierno de España, Fundación Promoción Social de la Cultura & Readiness. متاح من خلال الرابط: https://promocionsocial.org/comun/imagenes/File/NEWSLETTER/FEBRERO_2017/LIBYAN_WOMEN_RIGHTS_AND_RESPONSABILITIES.pdf
- 15 United States Department of State, 2017. *Libya, Country Reports on Human Rights Practices for 2016* (ليبيا، التقارير القطرية لممارسات حقوق الإنسان لعام 2016). Washington D.C.: US Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor. p. 25. متاح من خلال الرابط: <https://www.state.gov/reports/2016-country-reports-on-human-rights-practices/libya/>
- 16 Murphy, D., 2011. *The Members of Libya's National Transitional Council* (أعضاء المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا). The Christian Science Monitor, 2 September. متاح من خلال الرابط: <https://www.csmonitor.com/World/Backchannels/2011/0902/The-members-of-Libya-s-National-Transitional-Council>
- 17 St John, R. B., 2017. *Libya's Gender Wars: The Revolution within the Revolution* (حروب النوع الاجتماعي في ليبيا: الثورة داخل الثورة)، 22(5), p. 893. *The Journal of North African Studies*.
- 18 Langhi, Z., 2014. *Gender and State-Building in Libya: Towards a Politics of Inclusion* (النوع الاجتماعي وبناء الدولة في ليبيا: نحو تحقيق سياسة الإدماج). *The Journal of North African Studies*, 19(2), p. 202.

- 19 تشريع القطاع الأمني في ليبيا والمجلس الوطني الانتقالي، 2012. قانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية. تموز/يوليو. متاح من خلال الرابط: <https://security-legislation.ly/node/31807>
- 20 United Nations Development Program (UNDP), 2015. Libyan Women's Demands in the Constitution (مطالب النساء الليبيات في الدستور). متاح من خلال الرابط: http://www.undp.org/content/dam/libya/docs/Libyan%20Womens%20Demands%20in%20the%20Constitution_English.pdf. pp. 9-10
- 21 Bell C., and K. Zulueta-Fülscher, 2016. *Sequencing Peace Agreements and Constitutions in the Political Settlement Process* (ترتيب اتفاقات السلام والدساتير في عملية التسوية السياسية). Stockholm: International IDEA. November 13. متاح من خلال الرابط: <https://www.idea.int/publications/catalogue/sequencing-peace-agreements-and-constitutions-political-settlement-process>
- 22 Government of Italy, 2018. Palermo Conference for and with Libya: Conclusions (مؤتمر باليرمو من أجل ليبيا: الاستنتاجات). November 13. متاح من خلال الرابط: http://www.governo.it/sites/governo.it/files/conference_for_libia_conclusions_0.pdf
- 23 Buchanan, C. et al., From Clause to Effect (من النصوص إلى الأثر) p. 20.
- 24 UNDP, *Libyan Women's Demands in the Constitution* (مطالب النساء الليبيات في الدستور) p. 5.
- 25 Chinkin, C., 2003. *Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring Participation of Women* (اتفاقات السلام كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة). Expert Group Meeting on "Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring Participation of Women" – A framework of model provisions. Ottawa, Canada: United Nations Division for the Advancement of Women. 10 November. متاح من خلال الرابط: http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/peace2003/reports/BPChinkin.PDF_p_9
- 26 Case, K., H. Shafiq, and A. Tonelli, Improving Women's Inclusion in South Sudan's Draft Peace Agreement (تحسين إدماج المرأة في مسودة اتفاق السلام في جنوب السودان) p.7.
- 27 Ahmed, D. I., and T. Ginsburg, 2013. Constitutional Islamization and Human Rights: The Surprising Origin and Spread of Islamic Supremacy in Constitutions (السيادة الإسلامية في الدساتير)، pp. 1–82. *Virginia Journal of International Law*, 54(3).
- 28 Ahmed, D. I., and T. Ginsburg, 2013. المرجع السابق.
- 29 Buchanan, C. et al., From Clause to Effect (من النصوص إلى الأثر) p. 72.
- 30 UNDP, *Libyan Women's Demands in the Constitution* (مطالب النساء الليبيات في الدستور) p. 7.
- 31 انظر أيضاً، United Nations Support Mission in Libya, 2017. *The Women's Empowerment Section* (قسم تمكين المرأة). *Two Year Strategy Addressing Strategic Policy Reforms* (استراتيجية متنها عاملين لمعالجة إصلاح السياسات الاستراتيجية). متاح من خلال الرابط: <https://unsmil.unmissions.org/women%E2%80%99s-empowerment-section>
- 32 Libya Prospect, 2016. *PC Announces 18 Members Unity Government* (المجلس الرئاسي يعلن عن حكومة وحدة من 18 عضواً). February 15. متاح من خلال الرابط: <https://libyaprospect.com/2016/02/pc-announces-18-members-unity-government/>
- 33 UNDP, *Libyan Women's Demands in the Constitution* (مطالب النساء الليبيات في الدستور) p. 3.
- 34 UN Women, UNDP, UN Department of Political Affairs, The Inclusive Peace and Transitions Institute, and the Political Settlements Research Programme, 2017. *Workshop on Libyan Women's Empowerment in the Peace Process* (ورشة عمل بشأن تمكين المرأة الليبية في عملية السلام). Tunisia: UN Women; انظر أيضاً: UN Secretary-General., 2019. *United Nations Support Mission in Libya: Report of the Secretary-General* (بغثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: تقرير الأمين العام). New York: United Nations Security Council. 7 January. متاح من خلال الرابط: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/sq_report_on_unsmil_s_2019_19e.pdf
- 35 لاحظ أنه من الصعب الحصول على مصادر موثوقة لأعداد النساء من الناحية العملية.

- 36 ليس من الواضح كيف يكون القرار مُلزماً على حكومة الوفاق الوطني إذا لم يتعين على مجلس النواب قبوله. تنص المادة 19.2 (الاتفاق السياسي الليبي) على يلي: "يتولى مجلس الدولة [المجلس الأعلى للدولة]، بالأغلبية التي يقرها نظامه الداخلي، خلال فترة أقصاها واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ عرض مشاريع القانون عليه، إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني في تلك المشاريع قبل إحالتها لمجلس النواب. وللمجلس حق قبول أو رفض تلك المشروعات".
- 37 Case, K., H. Shafiq, and A. Tonelli, *Improving Women's Inclusion in South Sudan's Draft Peace Agreement* (تحسين إدماج المرأة في مسودة اتفاق السلام في جنوب السودان) p.4
- 38 النصوص القانونية المتعلقة بالقضايا الأمنية في ليبيا، والمجلس الوطني الانتقالي، 2012. *السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة - قانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية*. تموز/يوليو. متاح من خلال الرابط: <https://security-legislation.ly/node/31807>
- 39 الاجتماعي لاتفاق السلام في جنوب السودان عام 2015"، p. 7. d'Estaing, S.G., 2016. "A Gender Analysis of the 2015 South Sudan Peace Agreement (تحليل النوع الاجتماعي لاتفاق السلام في جنوب السودان عام 2015)".
- 40 UNDP, *Libyan Women's Demands in the Constitution* (مطالب النساء الليبيات في الدستور) p. 13.
- 41 انظر كذلك: القسم 7 من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2015. *الاتفاق السياسي الليبي*. القسم 7: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. 17 كانون الأول/ديسمبر. متاح من خلال الرابط: <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20ENG%20.pdf>
- 42 Helpdesk. (دروس مستفادة من تدابير بناء الثقة). Herbert, S., 2014. *Lessons from Confidence Building Measures* Research Report. Birmingham, UK: GSDRC University of Birmingham. 4 August. <https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a089a4e5274a31e00001c2/hdq1131.pdf> p. 3
- 43 المؤتمر الوطني العام الليبي 2013. قانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية. قانون يقضي بإنشاء لجنة مصالحة ولجنة تقصي حقائق. 2 كانون الأول/ديسمبر. متاح من خلال الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl-nat_nsf/implementingLaws_xsp?documentId=E965634D2A728B0EC1257C60004D719B&action=openDocument_xsp_countrySelected=LY&xp_topicSelected=GVAL-992BU6&from=topic&SessionID=DMTOPKMSFW
- 44 Brookings and LSE, 2014. *Improving the Protection of Internally Displaced Women: Assessment of Brief, Project on Internal Progress and Challenges* (تحسين حماية النساء المشرديات داخلياً: تقييم التقدم المحرز والتحديات). Washington D.C. and London: Brookings Institution and London School of Economics. October
- 45 الاجتماعي النوع الاجتماعي لاتفاق السلام في جنوب السودان عام 2015)، p. 18. d'Estaing, S.G., 2016. *A Gender Analysis of the 2015 South Sudan Peace Agreement*
- 46 وُثِّق استخدام العنف الجنسي بين قوات القذافي عام 2011، ومنذ ذلك الحين استخدمته الميليشيات ضد النساء والرجال والمهاجرين من جميع الأعمار. انظر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2014. تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا. نيويورك: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. 28 كانون الثاني/يناير. متاح من خلال الرابط: <https://digitalibrary.un.org/record/766468> انظر أيضاً The Guardian and Allegra C., 2017. *Revealed: Male Rape Used Systematically in Libya as Instrument of War* (كشف القناب: استخدام اغتصاب الذكور بصورة منهجية في ليبيا كأداة حرب)، <https://www.theguardian.com/world/2017/nov/03/revealed-male-used-systematically-in-libya-as-instrument-of-war> ; انظر أيضاً، Human Rights Watch, and H. Margolis, 2017. "When Rape Survivors Can't Ask for Help (حين لا يستطيع الناجون من الاغتصاب طلب المساعدة) متاح من خلال الرابط: <https://www.hrw.org/news/2017/07/05/when-rape-survivors-cant-ask-help>
- 47 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015. تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/211. A/HRC/16/211. نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة. 5 أيار/مايو. متاح من خلال الرابط: https://www.refworld.org/country..._LBY..5732e5404.0.html

- 48 انظر على سبيل المثال، في الفلبين، بيان أوصلو المشترك 14 شباط/فبراير 2004، <https://www.peaceagreements.org/view/99>؛ الفلبين، بيان أوصلو المشترك الثاني، 3 نيسان/إبريل 2004، <https://www.peaceagreements.org/view/98>؛ الفلبين، قواعد وإجراءات تنفيذ مقصد ونصوص اتفاق السلام بين جمهورية الفلبين والجيش الثوري البروليتاري حزب العمال الثوريين - الفلبين / الجيش البروليتاري الثوري / لواء أليكس بونكوا، 14 تشرين الأول / أكتوبر 2002، <https://www.peaceagreements.org/view/1052>؛ أوغندا، اتفاق بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، السودان، 29 شباط/فبراير 2008، <https://www.peaceagreements.org/view/685>؛ النزاعات الدولية، تمنح المقاتلات الحوامل أو اللاتي لديهن أطفال صغار الأولوية في إطلاق السراح المبكر (المواد 50 و 132، اتفاقية جنيف الرابعة).
- 49 القسم 8 من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. الاتفاق السياسي الليبي. القسم 8: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. 17 كانون الأول/ديسمبر. متاح من خلال الرابط: <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20ENG%20.pdf>
- 50 Jenkins, R., and A. Goetz, 2010. Addressing Sexual Violence in Internationally Mediated Peace Negotiations (معالجة العنف الجنسي في مفاوضات السلام التي تجري بوساطة دولية)، pp. 263–65 *International Peacekeeping*, 17(2).
- 51 بعد سقوط الغدافي، تقدمت العديد من أعضاء الحرس الشخصي للغدافي الذي كان كله من النساء بتهامات بتعرضهن للاغتصاب على يد أفراد من نظام الغدافي وكذلك أثناء وجودهن في السجن على يد حلفاء المجلس الوطني الانتقالي.
- 52 Forster, R., 2019. *Ceasefire Arrangements* (اتفاقات وقف إطلاق النار). سلسلة لقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X. Edinburgh, UK: Political Settlements Research Programme. University of Edinburgh <http://www.politicalsettlements.org/publications-database/ceasefire-arrangements/> الرابط:
- 53 Jenkins, R., and A. Goetz, 2010. Addressing Sexual Violence in Internationally Mediated Peace Negotiations (معالجة العنف الجنسي في مفاوضات السلام التي تجري بوساطة دولية).
- 54 Human Rights Watch, 2014. Libya: Evidence of New Landmine Use in Tripoli (الأرضية في طرابلس). *Tripoli: Human Rights Watch Report. 4 November*. <https://www.hrw.org/news/2014/11/04/libya-evidence-new-landmine-use-tripoli> متاح من خلال الرابط: <https://www.hrw.org/news/2014/11/04/libya-evidence-new-landmine-use-tripoli>
- 55 القسم 11 من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. الاتفاق السياسي الليبي. القسم 11: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. 17 كانون الأول/ديسمبر. متاح من خلال الرابط: <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20ENG%20.pdf>
- 56 المرجع السابق. القسم 12.
- 57 Langhi, Z., 2018. Charting the Way Forward for Local Women Mediators in Libya (رسم المسار للمضي قدما للوسيطات المحليات في ليبيا). *ECDPM Great Insights Magazine*, 7(4). متاح من خلال الرابط: <https://ecdpm.org/great-insights/north-africa-hope-in-troubled-times/charting-forward-women-mediators-libya/>
- 58 المرجع السابق.
- 59 Alunni, A., M. Calder, and S. Kappler, 2017. *Enduring Social Institutions and Civil Society Peacebuilding* (المؤسسات الاجتماعية القوية والاحتمال وإعادة بناء المجتمع المدني في ليبيا وسوريا). British Council report: November. متاح من خلال الرابط: <https://www.britishcouncil.org/research-policy-insight/research-reports/enduring-social-institutions-civil-society-peacebuilding-libya-syria>

- 60 ليبيا، بيان لواء شهداء زاوية المحجوب بخصوص اتفاق وقف إطلاق النار في العزيرية ومستجدات المشهد في طرابلس وجوارها، 26 نيسان/إبريل 2015. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1892/> ليبيا، ميثاق الشرف الاجتماعي لقبائل ترهونة وقبائل غريان والمشاشية والقلعة ويفرن وجادو وكابو ونالوت ووزان، 8 شباط/فبراير، 2017. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1953/> ليبيا، محضر اتفاق مصراثة وتاورغاء بشأن عودة النازحين وتعويض المتضررين، 31 آب/أغسطس 2016. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1973/>.
- 61 ليبيا، ميثاق الشرف الاجتماعي لقبائل ترهونة وقبائل غريان والمشاشية والقلعة ويفرن وجادو وكابو ونالوت ووزان، 8 شباط/فبراير، 2017. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1953/>.
- 62 ليبيا، اتفاق الصلح بين قبيلتي التبو وأولاد سليمان، 29 آذار/مارس 2017. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1954/>.
- 63 يُنتج اتفاق الصلح بين قبيلتي الزنتان والمشاشية، الموقع في 18 أيار/مايو 2017 بمقتطفات من سورة فصلت (رقم 34) وسورة المائدة (5:2) والحديث رقم 35 من سلسلة الإمام النووي، والتي تؤكد في مجملها على فوائد الأعمال الصالحة والتعاون وحرمة الدماء. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1955/>. ويستهل تعهد وميثاق الصلح بين مدينتي مصراثة وزنتان، الموقع في 26 نيسان/إبريل 2018، بآيات من سورة الأنفال (46:8) وسورة المائدة (2:5) وسورة آل عمران (103:3). متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/2141/> ليبيا، ميثاق الصلح بين القبائل المشاشية والقلعة ويفرن وجادو وكابو ونالوت ووزان، 8 شباط/فبراير، 2017. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/2140/>.
- 64 *Women, Tribal Leaders Key to Rebuilding Libyan State* Athie, A., 2017. (النساء وزعماء القبائل عنصر أساسي في إعادة بناء الدولة الليبية). International Peace Institute Global Conservatory Report. 11 April. متاح من خلال الرابط: <https://theglobalobservatory.org/2017/04/libya-peacebuilding-government-national-accord-haftar-gaddafi/>.
- 65 انظر أيضاً Forster R., and C. Bell, 2019. إجماع النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار: بيانات مقارنة وأمثلة. سلسلة لقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام. PA-X. Edinburgh, UK: Political Settlements Research Programme. University of Edinburgh. متاح من خلال الرابط: <http://www.politicalsettlements.org/publications-database/>.

مَن نحن

يهتم برنامج أبحاث التسويات السياسية بصورة محورية بكيفية جعل التسويات السياسية أكثر استقراراً وأكثر شمولاً للمتضررين منها بعيداً عن النخبة السياسية. وعلى وجه الخصوص، يفحص البرنامج العلاقة بين الاستقرار والإدماج، التي تُفهم في بعض الأحيان على أنها علاقة بين صنع السلام والعدالة.

يُعالج البرنامج ثلاثة أسئلة بحثية واسعة النطاق تتعلق بالتسويات السياسية:

1. كيف تظهر الأنواع المختلفة من التسويات السياسية، وما هي الجهات الفاعلة والمؤسسات والموارد والممارسات التي تُشكلها؟
2. كيف يمكن تحسين التسويات السياسية من خلال مبادرات تتم بدافع داخلي، بما في ذلك أثر العمليات التي تدمج النوع الاجتماعي ومؤسسات سيادة القانون؟
3. كيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تغيير التسويات السياسية، ومن خلال أي التدخلات؟

تعد أكاديمية العدالة العالمية بجامعة إنبيرة هي المنظمة الرائدة. ويشمل شركاء برنامج أبحاث التسويات السياسية: مركز الدراسات النمساوي للسلام وتسوية النزاعات ومنظمة موارد المصالحة (Conciliation Resources) ومنظمة إنترناشيونال آينديا ومعهد الدراسات الأمنية ومعهد ريفت فالي ومعهد العدالة الانتقالية (جامعة أولستر).

احصل على مزيد من المعلومات من خلال الرابط: www.politicalsettlements.org

